مؤقت

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٣٩٦٨**

الخميس، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أموريم	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي - ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

تعزيز السلم والأمن: الأنشطة الإنسانية المتصلة بمجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1999/49)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تعزيز السلم والأمن: الأنشطة الإنسانية المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم يوجد اعتراض، أفهم أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة يقدمها السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية المتصلة بمجلس الأمن في سياق تعزيز السلم والأمن.

أدعو السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فييرا دي ميللو (وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم زملائي في مجتمع العمل الإنساني، أشكركم، يا سيادة الرئيس، على منحي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس في جلسة مفتوحة.

إن الهدف من ملاحظاتي اليوم هو أن أعرض على المجلس بعض شواغلنا حيث أنها تتعلق بمسألة السلم والأمن، وأن أقترح عددا من المسائل التي قد يرغب المجلس في تناولها في عام ١٩٩٩. وأود أن أبدأ بتناول جانبين من جوانب البيئة التي نعمل فيها، وهما طبيعة الحرب الحديثة والإطار القانوني الذي يوجه أعمالنا.

إن الصراعات المسلحة المعاصرة نادرا ما تدور في ساحة قتال محددة بوضوح أو تشترك فيها جيوش تقليدية تواجه بعضها بعضا. فحروب اليوم تدور غالبا في المدن والقرى، حيث يمثل المدنيون الأهداف المفضلة لها، ونشر الإرهاب تكتيكها المدروس، والقضاء المادي على بعض فئات السكان أو تشريدهم الجماعي استراتيجيتها الغالبة. وأعمال الأطراف المتحاربة في الصراعات التي جرت مؤخرا في يوغوسلافيا السابقة وسيراليون وأفغانستان دليل على ذلك. وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما فيها التشويه والاغتصاب والتشريد القسري والحرمان من الغذاء والدواء والاستيلاء على المعونة والهجمات على الأفراد العاملين في الحقل الطبي وعلى المستشفيات، لم تعد نتائج جانبية للحرب أو أضرارا مصاحبة لها لا يمكن تفاديها. فقد أصبحت وسائل تحقيق هدف استراتيجي. ونتيجة لذلك أصبحت حتى الصراعات البسيطة تولد معاناة بشرية هائلة. والحاجات الإنسانية لا تتناسب مع حجم الصراع العسكري. وأضحت تلبية هذه الحاجات أكثر صعوبة، حيث أن الخط الفاصل بين الجنود والمدنيين أصبح غير واضح المعالم.

وفي أحيان كثيرة للغاية تترك الوكالات الإنسانية وحدها في هذه الحالات اليائسة وتعتبر جهودها أمرا مفروغا منه. وقد يكون بوسع العمل الإنساني وحده أن يخفف وأن يسكن أحيانا عن طريق الحوار غير السياسي، إلا أنه لا يمكنه على الإطلاق أن يحل الصراعات التي لها في الأساس أصول سياسية أو أصول أخرى. إن الاستعداد لتكريس الموارد - سياسية كانت أم عسكرية - لحل الأزمات الدولية قد تناقص منذ أوائل التسعينات. وكما قال إدموند بيرك، فإن الشيء الوحيد الذي يحتاجه الشر كي يسود هو إحجام الأفراد الخيِّرين عن القيام بأي شيء.

إن الطريقة الفعالة الوحيدة للتعامل مع العديد من هذه الأزمات هي أن يمارس مجلس الأمن مسؤوليته المركزية والفريدة المتمثلة في صون السلم والأمن، كما هو متوخى في الميثاق.

والجانب الثاني من البيئة التي نعمل فيها هو الإطار القانوني لأنشطتنا. وتوافق هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، والذكرى السنوية الثلاثين

لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم نواحي معينة في مشكلة اللاجئين في أفريقيا - والتي تمثل صكا إقليميا عظيم الأهمية. وهي توافق أيضا الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف والذكرى المائة لاتفاقية لاهاي. وسنة ١٩٩٩ هي أيضا سنة الاحتفال بإعلان سانت بطرسبيرغ، وهو أحد الصكوك الأولى فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى الصكوك الأخرى، مثل اتفاقية إبادة الأجناس، لدينا اليوم قسم من القانون الدولي ينظم سلوك أطراف الصراعات ويهدف إلى حماية السكان المدنيين، قبل أن يصبحوا ضحايا أو بعد ذلك، أكبر من أي وقت مضى. وهذا إنجاز كبير من إنجازات البشرية.

ولكن، في غالبية الصراعات المعاصرة، فإن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللجوء قوانين غير معروفة أو متجاهلة أو غير محترمة عمدا. والهوة بين الأعراف الدولية الموجودة واحترامها على أرض الواقع لم تكن أبدا أكبر مما هي عليه. وأكبر تحد أمامنا هو تضييق هذه الهوة بتطبيق القوانين الدولية والمبادئ الأساسية عمليا. وفي حين أن الواجب الرئيسي في احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان يقع على كاهل الدول الأعضاء وأطراف الصراعات، التي التزمت بذلك على الورق، يظل مجلس الأمن مكلفا بكفالة ذلك الاحترام، بوصف ذلك جزءا من مسؤوليته الدولية عن حفظ السلم والأمن.

إن كل انتهاك تقريبا للسكان المدنيين أو هجوم على أفراد العمل الإنساني يمثل انتهاكا للقانون الدولي والمبادئ الدولية. والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ يضيف إلى الصكوك الدولية السابقة فيما يتعلق بتحديد جرائم إبادة الشعوب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تدخل في إطار ولاية المحكمة. إن وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثل تطورا كبيرا في هذا الصدد. وعملية المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة وإنشاء المحكمة ينبغي الإسراع بها. وما سيقوم به أعضاء هذا المجلس من أعمال سيكون حاسما في وضع نموذج تقتدي به الدول الأعضاء الأخرى. إن مجلس الأمن، بإنشائه المحكمتين المخصصتين، ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، قد أقر في الواقع بمسؤوليته عن التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وارتباطها بالسلم والأمن المستدامين.

والأهم من ذلك أن مجلس الأمن قد اعترف منذ فترة بأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، القرار ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، الذي ينص على إنشاء منطقة أمنية في شمال العراق، والقرار ٩٤١ (١٩٩٤)، المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن "التطهير العرقي" في البوسنة؛ والقرار ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي يناشد الدول التعاون مع المحكمة الدولية لرواندا، وجميع هذه القرارات تستند إلى هذا الفهم.

وبالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي، يجري الاعتراف على نحو متكرر أكثر فأكثر باحترام حقوق الإنسان. وأبرز الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أفريقيا أهمية الصلة بين الدفاع عن حقوق الإنسان ومنع الكوارث الإنسانية. وفي حين أن القانون الدولي يحدد المقتضيات الأخلاقية والقانونية للعمل، فإن القانون سيظل غير فعال إذا لم يترجم إلى إجراءات عملية. ومن الإنجازات الرئيسية التي حققت في السنوات الأخيرة الإقرار بأن الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ليست مجرد مبدأ أو سياسة، وإنما تمثل من وجهة نظر عملية بحتة لبنة أساسية لبناء السلم والأمن داخل الدول وفيما بينها. ويشير الأمين العام في برنامجه الإصلاحي لعام ١٩٩٧، إلى أنه

"تعتبر حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من تعزيز السلم والأمن" (A/51/950، الفقرة ٧٨)

واتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ هي الاتفاقية الوحيدة التي تشتمل على مواد تتعلق بحقوق الإنسان بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي والقانون المتعلق باللاجئين. فالمادة ٣٨ تدعو الدول مباشرة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وتحدد أيضا سن الـ ١٥ كحد أدنى للتجنيد، ويجري انتهاك هذا الحكم بصورة منتظمة في الصراعات المعاصرة. وإنني أؤيد تأييدا قويا الخطوة التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للطفولة وغيره لزيادة الحد الأدنى للسن ليصل إلى ١٨ ووضع شرط يتعلق بتحديد سن أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم والشرطة المدنية الدولية أيضا. وقد يود المجلس أن ينظر في مصير الأطفال الذين يُزج بهم في الصراعات المسلحة، والطرق الفعالة لحمايتهم في المستقبل، كما فعل في العام الماضي، وأنا أعرف ذلك.

لقد أسهبت في الحديث عن هذين العنصرين الرئيسيين اللذين يميزان البيئة التي نعمل فيها حاليا: تغير طابع الصراع وتفشي عدم احترام المعايير الدولية من جانب أطراف الصراع. وأود الآن أن أتقدم ببعض الاقتراحات المحددة الإضافية بشأن الطرق التي يمكن فيها للمجلس أن ينظر في مساعدة الوكالات الإنسانية في هذه الظروف البالغة الصعوبة.

فالعمل الإنساني لا يمكن أن ينجح دون توفير حرية الوصول دونما عائق إلى المحتاجين. فالحكومة وزعماء المعارضة في البلدان المتأثرة بالصراعات يجب أن يفهموا أنهم لا يسبغون اعترافا على معارضيهم بمجرد السماح للمدنيين الذين يعيشون في المناطق التي لا يسيطرون عليها بالحصول على المساعدة. بل على النقيض من ذلك، يتعين على جميع السلطات الشرعية بموجب القانون الدولي أن تضمن حصول جميع المحتاجين على المساعدة. وهذا هو المبدأ الأساسي في مسؤولية الدول تجاه مواطنيها. ولقد سرني أن هذا لقي اعترافا مباشرا من جانب طرف في الصراع في غينيا - بيساو. ونحن بحاجة إلى مساعدة المجلس لإيصال الرسالة إلى أنغولا وسيراليون، كما ناقشنا ذلك أمس، حيث مئات الآلاف من الناس يحتاجون إلى المساعدة بصورة عاجلة.

فقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩٩١ - وهو القرار الذي حدد مهامي أيضا - ينص على أنه ينبغي الاضطلاع بالمساعدة الإنسانية بموافقة الدولة ذات السيادة. والقرار نفسه يؤكد من جديد أيضا على مسؤولية الدول في إيلاء الرعاية لضحايا حالات الطوارئ التي تنشأ داخل أراضيها. وينص القانون الدولي على حق ضحايا الصراعات المسلحة في الحصول على المساعدة الإنسانية والحماية. فإذا لم تتمكن الدول لأي سبب من الأسباب من الوفاء بهذا الالتزام، يتعين عليها التزام آخر، يتمثل في تسهيل توفير المساعدة الإنسانية الدولية. وفي مجال التأكيد من جديد على حقوق الضحايا، يجب على المنظمات الإنسانية أن تقبل أيضا بالتزامها تأييد الطابع غير السياسي للعمل الإنساني وأعلى معايير الحياد.

وكما قلت في الماضي فإننا نحتاج إلى المجلس لكي يؤكد مجددا وبقوة على هذه المبادئ، بشكل عام وبطريقة محددة بكل دولة.

وإن الحذر المتعلق بالمشاركة الدولية الذي اتضح بعد تجربة الصومال أدى إلى مزيد من التردد في وزع عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. ولا أود هنا أن أخوض في غمار جدل مؤيد أو مناهض لوزع بعثات محددة لحفظ السلم، وهذا يتجاوز نطاق صلاحياتي بصورة واضحة، إلا أنني أود أن أشدد على عدد من النقاط التي تؤثر على العمل الإنساني.

فالمساهمة التي يمكن أن تقدمها بل وتقدمها قوات حفظ السلم والشرطة الدولية في منع الأزمات الإنسانية واحتوائها غالبا ما يتم تجاهلها وهناك الكثير من الأمثلة الإيجابية على التعاون بين قوات حفظ السلم والوكالات الإنسانية، وأعرف ذلك من خلال التجربة، مثل قبرص، ولبنان وكمبوديا، وموزامبيق، ويوغوسلافيا السابقة وأمريكا الوسطى. وحتى عندما لم تكن الأهداف الإنسانية جزءا من الولايات الأساسية، دللت عمليات حفظ السلم على أنها ذات أهمية، وغالبا ما كانت ذات أهمية حيوية في دعم وحماية السكان المحتاجين وعمال الإغاثة الإنسانية وتوفير الإمدادات التي وجدت فيها موافقة محدودة من جانب الأطراف المتحاربة، أو عندما تكون الحالة الأمنية تتجاوز نطاق سلطة الأطراف المتناحرة.

ويمكن لقوات حفظ السلم أن تضطلع بدور هام أيضا في المساعدة على منع تحويل وجهة المعونة. أو إساءة استعمالها لأغراض سياسية أو عسكرية. فالموارد العسكرية لغير الأغراض الحربية المتوافرة لقوات حفظ السلم دللت أيضا على أهميتها في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، على سبيل المثال في منطقة البحيرات الكبرى وفي البوسنة. وأفكر بشكل خاص بقدراتها في مجال النقل الجوي والموارد البشرية والقدرات الهندسية.

وعندما يختبئ المجرمون الذين قاموا بارتكاب أعمال قتل جماعية وغيرهم من المجرمين في مخيمات اللاجئين، كما كان الحال في شرق زائير في ١٩٩٤، فإن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومة المضيفة وقواتها الأمنية. إلا أن قوات حفظ السلم يمكن أن تضطلع بدور أساسي في تعزيز القوات الوطنية لإتاحة المجال أمام الفصل بين المقاتلين والضحايا. وكما يعرف الأعضاء، فإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يعمل الآن بنشاط مع إدارة عمليات حفظ السلم من أجل وضع بدائل لإنشاء آلية دولية تساعد الحكومات في صون

الأمن وتهيئة بيئة إنسانية في المخيمات والمستوطنات. وإن استمرار تأييد المجلس لهذا الجهد سيكون أساسيا.

وهناك مجال آخر غير تقليدي قد يرغب المجلس في أن ينظر فيه ويتصل باستخدام وسائط الإعلام في الإعداد للصراع وتعزيزه. فأقوى الأسلحة الموجودة في أيدي القتلة المعاصرين الذين يرتكبون أعمال قتل جماعية، أو إبادة الأجناس، هي محطات الإذاعة وغيرها من وسائط الإعلام الجماهيري. فعمليات إبادة الأجناس في رواندا و "التطهير العرقي" في البوسنة إنما ارتكبت بتحريض من السياسيين المجرمين الذين استخدموا الأكاذيب والتضليل لإقناع عامة الناس بقتل جيرانهم. وفي الحالتين فإن حملات الكراهية القومية أو الإثنية التي انتشرت عبر وسائط الإعلام الجماهيري قد مهدت الطريق أمام أعمال الإبادة الجماعية. ويمكن لمحطات الإذاعة التي تدعمها الأمم المتحدة أن تساعد في التصدي لهذه الحملات الدعائية.

وفي ظل المناخ الذي تولده هذه الدعاية، فإن حفظة السلم والعاملين في المجال الإنساني يواجهون مهمة مستحيلة فعلا. ويمكن أن ينظر المجلس في الإمكانية العملية لأن يكرر، في أماكن أخرى، تكرار التدابير التي اتخذتها قوة الأمم المتحدة للحماية أولا وبعد ذلك الممثل السامي في البوسنة للحد من إساءة استخدام وسائط الإعلام هناك. وفي ظل مناخ عدم التسامح الإثني وعدم الاحترام الكامل للقانون الدولي، ضمنت قوة الأمم المتحدة للحماية في وقت سابق والممثل السامي في وقت لاحق حصول محطات الإذاعة والتلفزيون التي تتسم بالنزاهة والموضوعية والتسامح وكذلك الجرائد على دعم دولي، في حين تم سحب تراخيص البث من المحطات الأخرى، وسيطرت قوة تثبيت الاستقرار على أجهزة البث عند الاقتضاء.

وهناك آلية أخرى في تصرف المجلس لتشجيع احترام القانون الدولي، ومكافحة الافلات من العقاب والمساعدة على عدم اندلاع الأزمات الإنسانية أو التخفيف منها تتمثل في الاستخدام الحكيم للجزاءات. وهناك اعتراف متزايد بأن الجزاءات المستهدفة استهدافا جيدا أو "الذكية" يمكن أن تترك أثرا حقيقيا دون أن تؤدي بالضرورة إلى نوع الآثار الإنسانية التي شهدناها في بعض أنظمة الجزاءات الأخيرة.

فإن أمكن استخدام الجزاءات لمنع مجرمي الحرب من التمتع بثمار أعمالهم الشريرة، دون إيذاء الأبرياء من النساء والأطفال، فإننا نكون قد وفرنا لأنفسنا أداة جديدة هامة للخير. والأفكار الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا بشأن استخدام جزاءات فردية مستهدفة ضد مرتكبي الإساءات في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وجعلهم يتحملون مسؤولية مالية تجاه ضحاياهم، تستحق أن تنفذ بأكبر دعم ممكن.

وأود أن اتطرق إلى نقطة أخيرة قبل أن أختتم بياني. فنظرا للظروف التي وصفتها في ملاحظاتي الأولية أصبحت مساعدة السكان المتضررين في مناطق القتال تزداد خطورة بشكل مطرد. وخلال السنوات الست الماضية فقد ١٥٣ شخصا من موظفي الأمم المتحدة أرواحهم أثناء عملهم. وما حدث مؤخرا من إطلاق الرصاص على طائرتين للأمم المتحدة في أنغولا أعاد إلينا هذه القضية بمزيد من الإلحاح. فما الذي نستطيع أن نفعله؟

إنني أرحب ببدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ أخيرا في ١٥ كانون الثاني/يناير. فالاتفاقية تتعلق بالموظفين المشتركين في العمليات التي تأذن بها الجمعية العامة أو مجلس الأمن على وجه التحديد؛ ولذا فهي لا تلزم إلا الدول الأطراف. ومن ثم فهي لا تنطبق على معظم الحالات التي يعمل فيها موظفو المساعدة الإنسانية. ولا يزال من المتعين تبين السبل لتوسيع نطاق الاتفاقية بحيث تشمل جميع الحالات التي ينتشر فيها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، بمن فيهم الموظفون الوطنيون، وكفالة تنفيذها من قبل الناشطين من غير الدول. والعمليات الإنسانية تحتاج إلى تناوب أعداد كبيرة من الموظفين ولذا فمن الضروري أن يتم التدريب على الأمن. وقد أنشئ صندوق استئماني للأمن. وإلى الآن لم يسهم في الصندوق سوى ثلاث دول، وتعهدت بالإسهام دولة أخرى واحدة. وتلك استجابة مخيبة للآمال بشكل غير عادي. وفي المقابل، فإن إدراج الاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية بوصفه جريمة تدخل في ولاية المحكمة الجنائية الدولية، إنما هو تطور بالغ الإيجابية.

ويبدو أن النظرة إلى العاملين في المساعدة الإنسانية ترى أنهم قابلون للاستغناء عنهم. فكثيرا ما يتم توزيعهم في مناطق تعتبرها الحكومات شديدة الخطورة بحيث لا تسمح بنشر حفظة السلام الأفضل

منهم تدريبا والأوفر تجهيزا والمتمتعين بحماية أفضل. فمعدل الإصابات بين العاملين في المساعدات الإنسانية هو ببساطة معدل مخيف. وفي العام الماضي تكبد برنامج الأغذية العالمي خسائر فادحة بوجه خاص، ولكن تكبدتها مثله وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر ككل والمنظمات غير الحكومية. بل إن أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الوفيات بين العاملين في المساعدة الإنسانية لم يتم التحقيق فيها بما يكفي من قبل السلطات. وسوف يستمر القتل، إما إلى أن ترفض الوكالات الإنسانية الذهاب إلى حيث لا يُضمن أمن العاملين بها، وإما إلى أن تعطي الحكومات ذات النفوذ لأمن موظفي المساعدات الإنسانية ما يستحقه من أهمية: وأود في هذا السياق أن أعيد تأكيد تقديرنا للعمل الذي قامت به حكومة الاتحاد الروسي لكفالة إطلاق سراح فنسنت كوشيتيل، الزميل في المفوضية الذي احتجز رهينة في القوقاز لأكثر من ستة أشهر.

وختاما فإن المناسبات التي نحتفل بها في عام ١٩٩٩ تولد اهتماما كبيرا بالقانون الإنساني الدولي وبالسبل التي يدرأ بها المجتمع الدولي اندلاع الحرب أو يستجيب لها بالمساعدة الإنسانية أو عن طريق تيسير المفاوضات السياسية، أو بنشر القوات العسكرية أو بتعزيز أشكال الحكم والتنمية، بوصفها عوامل للاستقرار والسلام.

وثمة موضوع يشغل البال على المستوى العالمي، وهو لب جميع القضايا التي أثرتها بإيجاز مع المجلس اليوم، ذلك هو معاملة المدنيين في الصراعات المسلحة. والمنظمات الإنسانية ترحب بأي تحرك للمجلس لبحث السبل العملية التي نستطيع بها أن نضمن ارتفاع مستوى حماية المدنيين في الصراع المسلح، التي نعتبرها ذات صلة مباشرة بمسؤوليات المجلس الأساسية. وهذه مهمة عاجلة. وبوسعنا أن نحتفل بالعام الأخير في الألفية بأن نساعد على ترجمة القوانين والمبادئ الدولية إلى واقع ومعايير أخلاقية أولية، وترجمة الشواغل العامة للبشرية إلى عمل.

وأود أن أنهي بياني بتلخيص ما قاله فاكلاف هافل، فأقول إننا يجب ألا نخشى الحلم بما يبدو مستحيلا، إذا كنا نريد أن يتحول المستحيل إلى واقع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على معلوماته الملهمة والمفصلة. وإنني أثق أن بيانه تضمن أفكارا كثيرة سوف تكون موضوع تأملنا وتعليقاتنا. وأرى أن من المفيد أيضا أن يتلقى أعضاء المجلس المذكرات التي سبق للسيد فييرا دي ميللو أن أعدها، لأنني أعتقد أننا يجب أن نفكر مليا في هذه المسألة، أكثر مما قيل اليوم.

السيد بورليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه إليكم، سيادة الرئيس، بالشكر على تنظيم هذه الجلسة العامة للاستماع بشأن هذا الموضوع الهام، كما أود أن أبدأ بالإشادة بوكيل الأمين العام، فييرا دي ميللو لبيان الإحاطة الشامل والوافي والدقيق بشأن المشاكل المطروحة.

فمعظم الصراعات التي نشهدها اليوم في مختلف أنحاء العالم تنطوي على اقتتال داخلي بين فصائل متناحرة. وللأسف فالكثير من هذه الصراعات ينطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تنتج عنها حالات طوارئ إنسانية معقدة. ويتفاقم الكثير من الصراعات باتباع سياسات التطهير العرقي والاستبعاد والإبادة.

وأصبح المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، أهدافا بشكل عمدي وبصورة متزايدة. فمن بين كل عشر إصابات تكون تسعة بين غير المتحاربين. ولم يعد موظفو المساعدة الإنسانية الدوليون الذين يرسلون لتقديم المساعدة يقعون بمساحة بين تبادل النيران؛ بل الأغلب أن يصبحوا هدفا للمشتركين في القتال.

وخلال مناقشة مجلس الأمن لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ أكد رئيس المجلس، بوعلاي، إيمان المجلس بأن السعي إلى السلام في أفريقيا يقتضي

> "نهجا شاملا متضافرا محددا يشمل القضاء على الفقر وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، فضـلا عن منع المنازعات وحلهـا، بمـا فـي ذلـك بناء السلام والمساعدة الإنسانية" (S/PV.3961، الصفحة ٢).

وينبغي ألا يقتصر هذا النهج الشامل المتضافر على الصراعات في أفريقيا. ولا يستطيع المجلس أن يتجاهل الصلات الكامنة في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة هذه الأيام. وينبغي أن يبقى المجلس بانتظام على علم

بالجوانب الإنسانية للصراعات المحتملة أو الواقعة حتى تكون لديه صورة شاملة عن المشكلة ويستطيع تحديد الخطوات الملائمة الواجب اتخاذها.

وينبغي أن يستعرض المجلس سبل تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والبدء المبكر بما يتبع انتهاء الصراع من إدماج وإعادة تأهيل وبناء للسلام. وفضلا عن هذا ينبغي أن يقدم المجلس دعمه للمبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية والوطنية على مواجهة الأزمات الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد تحدث وكيل الأمين العام، فييرا دي ميللو اليوم عن ضرورة تنسيق العمل الإنساني مع شواغل السلام والأمن. ونحن نتفق معه على ضرورة التركيز في جهود التنسيق هذه على كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، وتحسين الانتقال من حفظ السلام الدولي إلى بناء السلام الدولي.

ومن حيث كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى الذين يعانون من آثار الصراعات الناشبة، فإننا نرى أن مجلس الأمن قد يرغب في النظر في وضع مجموعة خيارات لصون القانون والنظام، وتهيئة بيئة آمنة للمدنيين، بمن فيهم العاملون في المساعدة الإنسانية، الذين يتهددهم الصراع.

وفيما يتعلق بحماية العاملين في تقديم المعونة الدولية فإن الولايات المتحدة ترحب ببدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤، في الأسبوع الماضي. وتتابع الولايات المتحدة عملية التصديق على تلك الاتفاقية، ونظل على اهتمامنا بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية بغية توسيع نطاقها وشمولها كي تشمل العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية من خارج الأمم المتحدة.

وحيثما تشكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان تهديدا للسلم والأمن الدوليين ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في التصدي لتلك الأوضاع مع المراعاة التامة لأدوار ومسؤوليات سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وترى الولايات المتحدة أن يستعرض مجلس الأمن السبل التي تكفل سلاسة الانتقال من حفظ السلام الدولي إلى بناء السلام الدولي بعد انتهاء الصراع. ونرى من المستحسن أن يقدم الأمين العام توصيات إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية كي يساعدها في جهود بناء السلام عندما تنتهي عمليات حفظ السلام. ونشدد على أهمية تقسيم العمل بين أنشطة حفظ السلام وبرامج بناء السلام الطويلة الأجل، والحاجة تدعو إلى توطيد التعاون والحوار بين مجلس الأمن وشتى الهيئات المسؤولة عن تلك البرامج في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان إقامة آليات في الميدان لتوفير التنسيق الفعال بين العنصر السياسي والعنصر العسكري في عمليات الأمم المتحدة وكذلك عناصر حقوق الإنسان والعناصر الإنسانية. وترحب الولايات المتحدة بقيام الأمين العام بإنشاء اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، وذلك من أجل إيجاد تحديد أفضل للعلاقة بين الممثلين الخاصين للأمين العام والمنسقين الإنسانيين والعناصر الأخرى في بعثات الأمم المتحدة. وتود الولايات المتحدة أيضا أن تؤكد من جديد على دعمها لعمل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وأعضاء لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ونحن نؤيد قيام وكيل الأمين العام السيد فييرا دي ميللو والأعضاء الآخرين في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإحاطات إعلامية على فترات أكثر قصرا. وينبغي للمجلس أن ينظر إلى الاحتياجات الإنسانية واحتياجات حقوق الإنسان بوصفها جزءا من الاستراتيجية الشاملة لاستعادة السلم والأمن في منطقة الأزمة.

وقبل أن اختتم كلمتي أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فييرا دي ميللو مرة أخرى على إحاطته الإعلامية وأن أثير نقطة محددة آمل أن يتناولها قبل اختتام جلسة اليوم. وفي ضوء الصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما له من أثر سلبي واسع الانتشار على السكان المدنيين في البلد، نرحب بتعليقات السيد فييرا دي ميللو وملاحظاته بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدور الذي يمكن أن يلعبه هناك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أشكركم سيدي، على دعوتكم لعقد جلسة اليوم. كما نود أن نشكر السيد فييرا دي ميللو، وكيل

الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية بشأن الإنشطة الإنسانية المتصلة بمجلس الأمن. ونحن ممتنون للجهود المجدية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برئاسة السيد فييرا دي ميللو من أجل تخفيف حدة الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

نحن نلاحظ أن الحالة الإنسانية لا تزال قاتمة وأن المشاكل كثيرة جدا. ونشعر بالقلق العميق إزاء التهديدات المتكررة لأمن العاملين في مجال الإغاثة ونناشد جميع المعنيين أن يضمنوا على نحو فعال أمنهم وحرية حركتهم وذلك من أجل ضمان التسيير السلس للأنشطة الإنسانية.

وفي الوقت ذاته، نرى دوما أن حل المشاكل الإنسانية ينبغي أن يشتمل على تدابير مسكنة وإزالة الأسباب الجذرية للمشاكل. وعندما يقوم المجتمع الدولي بتوفير المساعدة الإنسانية لمنطقة ما، ينبغي أن يتعمق في بحث الحالة ويسعى إلى التعرف على الأسباب الجذرية للصراعات المحلية والأزمات الإنسانية. وينبغي أن نعمل جاهدين من أجل إزالة هذه الأسباب عن طريق تشجيع المصالحة الوطنية وتعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الوطني.

تؤثر الجزاءات تأثيرا مباشرا على الحالة الإنسانية في البلدان المعنية. وما فتئ مجلس الأمن يفرض جزاءات على العراق منذ أكثر من ثماني سنوات مما يفرض معاناة كبيرة على الشعب العراقي ويلحق ضررا بالغا بالبلدان المجاورة. والصين تعارض من حيث المبدأ استخدام الجزاءات كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية. وعندما تصبح الجزاءات ضرورية نحبذ وضع جداول زمنية وتحديد نطاق الجزاءات بغية تجنب المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في البلدان المعنية. ونرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يدرس دراسة جادة الوطأة الإنسانية للجزاءات، ويأخذ بعين الاعتبار الكامل الآثار الخطيرة المحتملة لمثل هذه الإجراءات في المستقبل.

يواجه العديد من البلدان الإفريقية بسبب الحروب المطولة والكوارث الطبيعية، حالة إنسانية قاتمة جدا مع وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يفتقرون إلى الغذاء والملبس وقد أصبحوا مشردين ويفتقرون إلى الرعاية الطبية. ولم يطرأ تحسن كبير على محنتهم نتيجة عوامل داخلية وخارجية. ولما كان المجتمع الدولي قد أولى اهتماما كبيرا للحالة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وقدم مساعدات كثيرة هناك، يصبح مما يتنافى مع ضميرنا أن ننسى مئات الألوف من أشقائنا وشقيقاتنا الأفارقة الذين يحتاجون أيضا إلى الرعاية الخاصة من جانب المجتمع الدولي. ونأمل ألا يمارس الكيل بمكيالين في المجال الإنساني.

ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام المناسب للشؤون الإنسانية. بيد أنه في العلاقات الدولية هناك ميل لتسيس المسائل الإنسانية واستخدامها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان ذات سيادة. وهذا إنما يثير القلق البالغ. إذ دون إيلاء الاعتبار للأسباب المحددة للأزمات الإنسانية، لن يساعد اللجوء المتكرر إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها على حل المشاكل، بل يؤدي إلى مجرد زيادة تعقيد جهود حلها. ونحن نرجو من البلدان والمنظمات المعنية في هذا الصدد أن تلتزم التزاما دقيقا بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأن تحترم احتراما دقيقا سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

والحكومة الصينية تعلق دوما أهمية كبيرة على العمل الجاري في الميدان الإنساني، وما فتئت تبذل جهودها الإيجابية عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونحن على استعداد، مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، لمواصلة بذل جهودنا من أجل التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الدولية. وتؤيد الصين عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسائر أجهزة الأمم المتحدة وستواصل الاضطلاع بدور ريادي في هذا الميدان.

السيد بتريـّا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، على الطريقة المحترفة والفعالة جدا التي تترأسون بها أعمال مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الحافل بالأعمال. وأود أن أعرب عن نفس هذه المشاعر للسفير جاسم بوعلاي ممثل البحرين على عمله الممتاز في شهر كانون الأول/ديسمبر.

واعتقد أيضا أنه من الإنصاف تماما إبراز جهودكم، سيدي، في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العلنية لضمان النظر الدقيق في أهمية الأنشطة الإنسانية المتصلة بمجلس الأمن. وإن البيان المؤثر جدا والرائع الذي أدلى بها توا وكيل الأمين العام السيد فييرا دي ميللو هام للغاية لأنه يشدد على هذه المشاكل الخطيرة بشكل قوي ودقيق. كما أرى أن كلمتي الصين والولايات المتحدة مفيدتان ومناسبتان جدا.

وفي رأينا أنه من المهم أن يعكف المجلس على تناول هذه المسائل، وذلك لعدة أسباب.

أولا، في الوقت الحاضر يستند مفهوم السلم والأمن، الوارد في الميثاق، إلى قضايا أكثر اتساعا وتشعبا عما كان عليه في عام ١٩٤٥. وفي الوقت الحاضر، أصبح من المعترف به أنه، بغية الحيلولة دون انتشار الصراعات المحلية واكتسابها أبعادا دولية، من الضروري اتخاذ تدابير فعالة تراعي الترابط الوثيق بين العدالة والرفاه الاجتماعي والسلام.

وثانيا، يتعلق عدد كبير من البنود المدرجة في جدول الأعمال بالصراعات بين الدول، الأمر الذي يسبب تدفقات اللاجئين بصورة يعجز ضبطها من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة للقوانين التي تحكم الصراعات المسلحة، وكل هذا يخلف أثرا كبيرا على السكان المدنيين. وهذه الأزمات تتطور بسرعة عندما لا تقوم أجهزة الأمم المتحدة التي تضطلع بمسؤوليات سياسية باتخاذ التدابير اللازمة لمنعها أو السيطرة عليها، أو عندما لا تستطيع أن تفعل ذلك.

وثالثا، ليس ممكنا التفاوض بجدية على وضع هيكل سياسي يضع حدا للصراعات دون حل المشاكل الإنسانية أو التصدي لها مسبقا. لذلك، فإن إيلاء اهتمام للمشكلة الإنسانية أمر ضروري وليس مجرد عاملا مساعدا بغية التوصل إلى حل لها. وبالتالي، فإن فكرة تضمين عمليات حفظ السلام وحدات إنسانية هي موضع اهتمام كبير ويجب أن تحظى بتأييد واسع النطاق.

ورابعا، فإن الأمين العام قد أشار في التقرير الذي قدمه العام الماضي عن أعمال المنظمة إلى أن مجلس الأمن ينبغي أن يتناول العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تخلف أثرا على السلام والأمن بنفس العزيمة والجدية اللتين يتناول بهما مسائل سياسية، لو أراد بحق كفالة أن يكون منع الصراعات هو القاعدة بدلا من أن يكون الاستثناء.

وفي الأعوام القليلة الماضية، نظر المجلس في عدة بنود مدرجة في جدول أعماله الاعتيادي حيث تظهر جميع هذه العناصر بوضوح تام. وأيضا، قبل أيام قليلة علمنا أن طائرتين مؤجرتين للأمم المتحدة قد أسقطتا مما أسفر عن فقدان أرواح موظفين يعملون في خدمة الأمم المتحدة وهو أمر يؤسف له أشد الأسف.

عندما تقع مأساة من هذا النوع، فإن عدم الرد بصورة مناسبة أو العجز أو الوهن لا يعني عدم مراعاة يؤسف له للضحايا ولأسرهم فحسب، بل أيضا التشجيع على استمرار ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية تحت أبصارنا.

والأفراد الذين يحاولون تنفيذ ولايات هذا المجلس في أخطر الأماكن يجب أن يدركوا أن الإفلات من العقاب لن يكون مقبولا، وأن التحقيقات المطلوبة وتحمل المسؤولية سيكونان موضع تشجيع مع ممارسة الضغط اللازم دون تقويض مبدأ عدم التدخل.

والتفكير في تعزيز حضور موظفي الأمم المتحدة في أماكن الصراع دون أن توفر لهم في الوقت نفسه أقصى الضمانات الأمنية والحمائية هو ببساطة أمر لا يمكن فهمه.

ونحن نرحب بحقيقة أن الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها قد دخلت حيز النفاذ قبل يومين. ونهنئ نيوزيلندا على جعل هذا الحدث الهام للغاية ممكنا. بيد أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ لا يعفينا من مسؤولياتنا.

إن الاتجاه نحو اتباع سياسات فض الاشتباك، ونحو مشاهدة المآسي الإنسانية التي تنبع من الصراعات المسلحة دون أن نحاول تحمل مسؤولياتنا بموجب الميثاق بأي طريقة واضحة يؤثر تأثيرا ضارا في الدرجة الأولى في تلك البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة.

ففي هذه المسائل، يجب أن نمارس سياسة عدم التساهل بتاتا. لذلك من المؤسف أن نلاحظ أنه في الأشهر الأخيرة، شهدنا تراجعا مجددا في احترام المبادئ الإنسانية.

إن القانون الإنساني الدولي يحتضن القاعدة التي تقول إن المدنيين المعوزين، ولا سيما النساء والأطفال، لهم الحق في تلقي المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، فإن المنظمات الإنسانية يُنكر عليها إمكانية إيصال المساعدة إلى الذين هم في حاجة إليها، ومثلما ذكر السيد فييرا دي ميللو، فإن هجمات متعمدة تُشن على السكان المدنيين. وثمة أعمال عنف ترتكب ضد العاملين في منظمات المساعدة الإنسانية كلما اعتقدت المجموعات المسلحة خطأ أن هذه المساعدة هي تهديد لأهدافها السياسية.

ومثلما يؤكده السيد دي ميللو دوما، فإن الاحصاءات تدل على أن الموظفين المدنيين يفقدون أرواحهم أكثر من موظفي الأمم المتحدة العسكريين.

ولنتذكر أيضا أن معظم الصراعات التي ينظر فيها المجلس تقع في إطار الفقر والتخلف واليأس. لذلك، من الصعب جدا حلها دون وجود نهج عالمي ودون وجود الموارد المتوفرة لقلة قليلة من بلدان العالم اليوم. ومثلما ذكر الأمين العام، "يجب إنشاء جسر مجازي بين مؤشر داو جونز ومؤشر التنمية البشرية". (A/53/1، الفقرة ١)

وأخيرا، لا يمكن لشيء أن يكون أكثر أهمية من كلام الأمين العام الوارد في مقال نشرته "نيويورك تايمز" في الصفحة ١٩ ألف بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩:

"إن السلام الذي نسعى إلى إحلاله ... هو سلام يُظهر الدروس المستخلصة من قرننا الفظيع: وهي أن السلام لا يكون حقيقيا أو دائما إذا تم شراؤه بأي ثمن ... فبدون الديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان للجميع، ليس هناك سلام آمن بحق".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بوعلاي (البحرين): سيدي الرئيس، أتقدم لكم أولا بالشكر الجزيل على تنظيمكم هذا الاجتماع المفتوح العام الذي يندرج تحت تعزيز الشفافية في عمل المجلس. لذا، فإني أقدر جهودكم في هذا الصدد. وإن تشجيع السلم والأمن وعلاقته بالأنشطة الإنسانية لموضوع هام جدا بالنسبة للمجلس وبالنسبة للأعضاء في الأمم المتحدة ككل. إذ أن المساعدات الإنسانية جزء لا يتجزأ من تنظيم العمل بالنسبة لانتهاء النزاع أو خلال النزاع. والمساعدات الإنسانية تنطوي على عدة عوامل تتصف بالتراجيدية، وهذا أقل ما يمكن أن يُقال عنها. ولقد بيّنها بوضوح السيد فييرا دي ميللو، وأنا أتقدم إليه بالشكر على ذلك.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتحت رئاسة السفير بيرلي، نظم مجلس الأمن اجتماعا مماثلا، وكان المسؤول الذي أحاط المجلس بموضوع مشابه وله علاقة جيدة به هو السيدة أوغاتا. وقد كان محور تدخلنا في ذلك الوقت وفي ذلك الاجتماع يدور حول حماية العاملين في المساعدات الإنسانية. ولقد ركزنا على هذه النقطة. واليوم، السيد فييرا دي ميللو يؤكد ذلك.

لا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تصل إلى من يحتاجون إليها ما لم نحافظ على سلامة العاملين في تقديم هذه المساعدات. ومع تزايد الصراعات ومع تعددها وتعقدها تزداد الحاجة إلى حماية العاملين في المساعدات الإنسانية. ولدينا أرقام هنا في غاية الإزعاج. فمنذ عام ١٩٩٢ لقي ١٣٩ من موظفي الأمم المتحدة المدنيين حتفهم، كما أخذ كرهائن منذ ذلك الوقت ما يقارب ١٤٣ شخصا. كما أن في الفترة ما بين ١٩٩٦ و ١٩٩٨ فقدت لجنة الصليب الأحمر الدولية فقط ٢٣ من الموظفين في منطقة البحيرات الكبرى. ولا أتكلم اليوم عن حادثة الطائرات التي سقطت في أنغولا، ولا نعلم كم عدد الضحايا من العاملين في حقل توصيل المساعدات الإنسانية. ومع مرور الوقت يكثر الضحايا مما يدعو إلى الحاجة إلى التفكير في حمايتهم.

ولدينا هنا وضع متناقض: فمن ناحية تزداد الصراعات ويزداد الضحايا، ومن ناحية أخرى ليس هناك أي خطوات لحماية العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. لقد تحدث السيد فييرا دي ميللو عن توقيع معاهدة مؤخرا في منتصف هذا الشهر، ولقد بين بنوع من الانزعاج، ونحن نؤيده في ذلك، عدد الموقعين على ذلك بالقياس إلى الحاجة القصوى لحماية العاملين. لكن المعاهدة شيء والواقع شيء آخر، فالحماية مطلوبة على أرض الواقع، حيث هناك الصراع، وحيث هناك القتال، وحيث هناك تشويه الجثث، وحيث هناك الكثير من المساعدة سواء كانت طبية أو غذائية.

فما هي الاحتياطات، وهذا سؤال إلى السيد فييرا دي ميللو، التي تفكر الأمانة العامة في اتخاذها، والتي اتخذتها على أرض الواقع؟ لقد سمع وفد بلادي من السيد فييرا دي ميللو، ونحن نؤيده أيضا في ذلك، أن الخيار للعاملين في الحقل الإنساني هو أن يرفضوا أو يغادروا مواطن النزاع، لأن سلامتهم غير متوفرة. وإذا ما غادر هؤلاء، فكيف نستطيع توصيل المساعدة إلى من يحتاج إليها؟ وهذا شيء هام جدا. ولدى وفدي تصور في أنه في حالة - ونحن لا نرجو ذلك - أن يغادر العاملون في المساعدات الإنسانية مواقع عملهم، لن نلومهم على ذلك، لأن مقومات حمايتهم غير متوفرة. لكننا نرجو ألا يحدث ذلك.

السؤال الثاني الذي يمكن أن نتوجه به إلى السيد فييرا دي ميللو هو: مع زيادة النزاعات، ما هي العقبات الجديدة التي تحول دون توصيل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها؟ بطبيعة الحال قد تكون العقبة الأولى هي العوامل المالية، ونحن ندرك ذلك. ولذلك فنحن نسأل أيضا ضمن هذه النقطة: ما هو الفرق بين التبرعات الفعلية الحالية وبين المتوقع بالقياس إلى الاحتياجات؟

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إنني أشعر بالامتنان للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو على الإحاطة الشاملة التي قدمها إلينا.

ونود أن نؤكد دعمنا للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وإن روسيا تقدم دعما سياسيا وعمليا في هذا المجال، وتشارك في العديد من العمليات الإنسانية التي تقوم الأمم المتحدة بتنسيقها في مختلف البلدان.

كما نعتقد أيضا أن مجلس الأمن يطالب اليوم على نحو متزايد بتقديم الدعم السياسي الفعال لعمل المنظمات الإنسانية، وأن ذلك العمل الإنساني ككل لا ينبغي تشجيعه فحسب، ولكن ينبغي أيضا أن يجد الحماية من سلطة مجلس الأمن. ولكننا في ذات الوقت لا نساوي بين وظائف مجلس الأمن ووظائف الوكالات الإنسانية. فلكل منها مسؤولياته الخاصة. فمجلس الأمن مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، بينما للوكالات الإنسانية ولاياتها الخاصة، ويتعين عليها أن تتعامل مع مهام معينة تختلف عن وظائف وحدات حفظ السلام - على الرغم من أن المهام، في الواقع، وثيقة الصلة بعضها ببعض من الناحية العملية.

ولذا فإن تنسيق عمل الوكالات الإنسانية ووحدات حفظ السلام مسألة أساسية. وعندما يجري هذا التنسيق يكون من الضروري الحفاظ على الفصل بين الوظائف. ولكن، كما ذكرت، فإن التنسيق في غاية الأهمية، وفي المقام الأول بين العناصر السياسية/العسكرية لعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية. والواقع أن إحدى وسائل إنشاء هذا التعاون قد طبقت بالفعل، وهي تتعلق بضمان الفصل بين الواجبات - أي تمييز واجبات الممثلين الخاصين للأمين العام عن واجبات منسقي الشؤون الإنسانية. فعندما يكون لإحدى عمليات حفظ السلام عنصر إنساني - وهو أمر يحدث على نحو متزايد - يجب أن تحدد المهام الإنسانية بصورة واضحة في الولايات. ويجب أن تكون تلك المهام ممكنة التحقيق ومدعومة بالموارد البشرية والمالية المناسبة.

إن توسيع المشاورات والتعاون بين مجلس الأمن والوكالات والمنظمات الإنسانية له دور مفيد في الجهود الرامية إلى إيجاد وسائل مثلى للتنسيق. وهنا أشير إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات أخرى. علاوة على ذلك، نرى أن من الضروري تنمية هذا التعاون حتى في مرحلة تخطيط وإعداد عمليات حفظ السلام التي ستنطوي على مهام إنسانية.

ولن أتطرق مرة أخرى إلى جميع جوانب الأنشطة الإنسانية. فقد ألقى السيد دي ميللو وزملائي الذين سبقوني ما يكفي من الضوء على جميع هذه المسائل. إنني أود فقط أن أعلق على بعض النقاط الإضافية.

أود أن أسلط الضوء على مهمة كبح تدفقات الأسلحة إلى مناطق الصراع، لأن ذلك يتعلق مباشرة بتمكين الوكالات الإنسانية من القيام بعملها على نحو أفضل، وهو العمل الذي يشمل، فيما يشمل، مساعدة اللاجئين. ولا ينبغي أن نتساهل في أية انتهاكات لأنظمة حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، لأنه إذا أعلن حظر للأسلحة ثم لم يحترم، سيؤدي ذلك ببساطة إلى تفاقم المواجهة بين الأطراف المتحاربة وسيزيد من صعوبة تنفيذ المهام الإنسانية - ناهيك عن أنه يقوض أيضا سلطة مجلس الأمن.

وقد قيل الكثير هنا عن الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الأفراد العاملون في الحقل الإنساني. ونحن نؤمن بأن هذا يمثل إحدى أهم المهام في هذا الوقت. وبالطبع، تتمثل إحدى أهم وسائل حل مشكلة الأمن في تطوير الوحدات العسكرية لحماية عمليات التسليم الإنسانية. وعلى الرغم من ذلك، فيما يتعلق بعمليات تقديم المساعدة هذه، لا ينبغي لأهمية بناء العمل الإنساني على مبدأ الحياد أن تغيب عن الأنظار. فالمساعدة الإنسانية لا يمكن أن تستخدم أداة للضغط السياسي على أي طرف من أطراف الصراع أو

لدعم جانب واحد فقط على حساب الجانب الآخر. وهذا المبدأ ينطبق تماما على أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية وعلى أعمال المنظمات غير الحكومية على حد سواء.

وربما ينبغي لي أن أسوق مثالا واحدا يوضح بجلاء هذه الحالة. وهذا أمر ناقشه مجلس الأمن بالفعل خلال مشاوراته. وهو يتعلق بعمل منظمتين غير حكوميتين في شمال العراق. إن هاتين المنظمتين تعملان هناك ليس فقط بدون موافقة حكومة العراق بل أيضا على الرغم من اعتراضات الحكومة. وهاتان المنظمتان غير الحكوميتين في شمال العراق ليست لديهما أية تأشيرات من أي نوع؛ وهما تكادان تكونان عبرتا الحدود بطريقة غير شرعية واستقرتا في شمال العراق بطريقة غير شرعية. وذلك يقوض مباشرة جهودنا الرامية إلى احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وهو هدف ذكره مجلس الأمن في عدة مناسبات.

والقول بالقول يذكر؛ يحدث كل ذلك في شمال العراق الذي أعلن فيه من طرف واحد ما يسمى بمنطقة حظر الطيران. فمجلس الأمن لم يتخذ مطلقا في أي من قراراته قرارا متعلقا بمنطقة حظر للطيران، أو منطقة أمنية، أو أي شيء شبيه بذلك في الجزء الشمالي أو الجنوبي من العراق. ومحاولة بعض الأطراف، استنادا إلى القرار ٦٨٨ (١٩٩١)، إعلان إو أنشاء منطقة حظر طيران من طرف واحد أمر غير قانوني، كما يتضح ببساطة من قراءة القرار، الذي لا يرد فيه أدنى ذكر لمناطق حظر الطيران بل إنه لم يتخذ في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتعليقي الأخير يتصل بكيفية تناول المسائل التي تنطوي على استخدام القوة أو القسر استنادا فقط إلى الأساس الصلب لميثاق الأمم المتحدة. فنحن لا يمكننا أن نستبعد تماما الفعالية الممكنة للقسر في كفالة أمن أفراد العمل الإنساني وتوصيل المساعدة الإنسانية. غير أن مفاهيم متعددة كثيرة خاضعة للنقاش حاليا، مثل التدخل لأسباب إنسانية، تثير عددا من الأسئلة المبدئية وعددا من المسائل العملية جدا. ونحن نرى أن ميثاق الأمم المتحدة يحدد وظائف مجلس الأمن وامتيازاته، وأن هذه الوظائف والامتيازات شبه مقدسة، وأن أية عمليات قسرية تقتضي الحصول على إذن المجلس. ويشمل ذلك العمليات القسرية المتصلة بالمساعدة الإنسانية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات التي يقوم بها البعض للترويج لنهج يصبح بموجبه وجود أزمة إنسانية في أي بلد معين مبررا كافيا في حد ذاته للتدخل المسلح من طرف واحد بدون صدور أي قرار عن مجلس الأمن. وهذا النهج غير مقبول على الإطلاق. وهو يناوئ جميع أسس النظام القائم للعلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة. فمجلس الأمن وحده هو الذي يحق له أن يبت فيما إذا كانت حالة ما، بما في ذلك الحالات التي تنطوي على أزمات إنسانية، تمثل تهديدا للسلم والأمن، وللمجلس وحده أن يتخذ قرارا، إن كانت هناك ضرورة لذلك، بالإذن باستخدام القوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وربما أتى حين يصبح فيه القانون الدولي مختلفا عما هو عليه الآن ومعتمدا على المواقف الإقليمية التي تتخذ من طرف واحد، ولكن القانون الدولي في الوقت الحاضر مكرس في ميثاق الأمم المتحدة الذي يجب أن نهتدي به جميعا في جملة أمور تشمل، فيما تشمل، اتخاذ القرارات بشأن مسائل المساعدة الإنسانية. ويكاد يكون مستحيلا تقديم المساعدة الإنسانية وفي الوقت نفسه انتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية أو، من أجل العمل الإنساني، انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي كما يكرسها ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أطلب إلى السيد دي ميللو أن ينقل إلى زملائه تقديرنا لجهودهم الرامية إلى الاضطلاع بالأعمال الإنسانية للمنظمة. ونحن نشدد على تقديرنا الشخصي لجهود وكيل الأمين العام دي ميللو لتحسين تنسيق وفعالية برامج الأمم المتحدة الإنسانية.

السيد فان فالسوم (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نحن أيضا ممتنون لوكيل الأمين العام فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الوافية والمحفزة للهمم.

إننا، وقد قضينا في مجلس الأمن ثلاثة أسابيع حتى الآن، اتضحت لنا بجلاء المكانة الهامة التي تشغلها المسائل الإنسانية في جدول أعمال المجلس. فأي موضوع تقريبا يناقش في مجلس الأمن له جانب إنساني واضح. ومن الصعب تصور مسألة أمنية لا تستتبع معاناة إنسانية، بالنسبة للمدنيين واللاجئين والمشردين الأبرياء، كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للصراع المسلح.

وفي هذا الصدد، تشعر هولندا بقلق بالغ إزاء العدد المتصاعد للهجمات على أفراد العمل الإنساني. وهذه

الظاهرة غير مقبولة على نحو مضاعف، ذلك أنها، بالإضافة إلى ما تمثله من تهديد لأرواح أفراد العمل الإنساني المعنيين، تهدد أيضا مفهوم المساعدة الإنسانية بأسره.

وفي هذا الوقت يناقش مجلس الأمن حالة يحتمل أن يحدث فيها هذا تحديدا.

وطابع الصراعات المسلحة لم يتغير أساسا إبان العقد الماضي. واستخدام العنف بصورة عشوائية، بل واستهداف المدنيين الأبرياء، بصورة مقصودة، قد ميزا العديد من الصراعات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. إلا أن ما تغير هو عدد الصراعات. فعدد الصراعات داخل الدول بكثافة منخفضة أو متوسطة قد ازداد زيادة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية. وهناك تغير آخر يتعلق بالأثر المترتب على الرأي العام في الخارج. فتكنولوجيا الاتصالات الحديثة تسهل نشر صور العنف العشوائي إلى عامة الناس عموما، مما يمارس ضغطا على صانعي السياسة من أجل عمل شيء ما.

فما تعلمناه من عمليات الإبادة الجماعية في رواندا هو أن الأعمال الإنسانية لا يمكن أن تكون بديلا عن العمل السياسي، ولكن ليس من السهل وضع هذا الدرس موضع التطبيق. وللأسف، فإن معظم حكوماتنا تكون أفضل في توفير المعونة الإنسانية لضحايا العنف منها في اتخاذ إجراءات سياسية لمنع اندلاع هذا العنف.

وهناك وعي متزايد بضرورة اتباع نهج أكثر اتساقا لمواجهة الأزمات. وأن مجموعة متسقة من الإجراءات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية ينبغي أن تكملها إجراءات تتصل بالجوانب الاقتصادية والإنسانية والإنمائية لإدارة الصراع. وأحرز بعض التقدم في هذا المجال، على سبيل المثال إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وولايته كجزء من إصلاحات الأمم المتحدة وتشكيل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/والمبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية المتعلقة بالصراع والسلام والتعاون الإنمائي لعام ١٩٩٨.

إلا أنه ينبغي عمل المزيد للوصول إلى وضع نهج متكامل حقا. واسمحوا لي أن أقترح ست خطوات في هذا الاتجاه.

أولا، ينبغي لنا أن نستهدف دوما عملية متسقة ومناسبة لصنع القرار في المجلس. ومسألة حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية مثال على ذلك. فلا يمكن لنا أن نتوقع من المنظمات الإنسانية أن توفر المعونة الإنسانية دون دعم سياسي أو عسكري.

وثانيا، ينبغي لنا أن نحاول تعزيز أداء الممثلين الخاصين للأمين العام من خلال تسهيل المزيد من الاتصالا والتنسيق مع المبعوثين الخاصين، مثلا، للاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة.

وثالثا، ينبغي لنا أن نعزز نهجا متسقا من جانب جميع مؤسسات الأمم المتحدة تجاه أزمة معينة، مثلا، من خلال إنشاء أطر استراتيجية.

ورابعا، ينبغي لنا أن نبتكر نظاما للجزاءات يكون أكثر تطورا، يكون له أدنى الأثر على السكان المدنيين وأبعد الأثر على أمراء الحرب وما يملكونه من أصول.

وخامسا، ينبغي لنا أن نفعل نفس الشيء بقدرتنا العسكرية، أي أن نحسن الإجراءات من أجل تفادي الأضرار الجانبية التي تلحق بالمدنيين الأبرياء.

وسادسا، ينبغي أن نستخدم على نحو أفضل صكوك القانون الإنساني الدولي. ومن الأمثلة على ذلك اللجوء بصورة منتظمة إلى لجنة تقصي الحقائق الإنسانية الدولية، عملا بالمادة ٩ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وذلك لدى الإبلاغ عن وقوع انتهاك للمبادئ الإنسانية.

وبصفتي ممثلا لبلد استضاف منذ قرن مؤتمر لاهاي للسلام، أود أن اختتم بياني بالتعقيب بصورة موجزة على الذكرى المئوية لهذا الحدث. وهذه الذكرى السنوية المئوية، بالإضافة إلى الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقيات جنيف لدى نهاية عقد القانون الدولي، توفر فرصة ممتازة للتفكير في البند الذي نناقشه اليوم. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نلاحظ أيضا أن محكمة لاهاي الدائمة للتحكيم ستحتفل بالذكرى المئوية لمولدها هذا العام.

وفي هذا الإطار، ستنظم هولندا والاتحاد الروسي دورات احتفالية وحلقات دراسية في أيار/مايو وحزيران/يونيه في لاهاي وسانت بطرسبرغ على التوالي، وفقا

لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وسيحضر الأمين العام للأمم المتحدة جزءا من هذه الوقائع. ومجتمع المنظمات غير الحكومية سينظم أيضا تظاهرة كبيرة في أيار/مايو في لاهاي تحت عنوان "السلام بوصفه حقا من حقوق الإنسان".

ومن الأهمية بمكان مواجهة أوجه القصور في العديد من مجالات القانون، وهناك عدد من كبار المحامين الدوليين البارزين بصدد إعداد تقارير تكون أساسا للمناقشات التي ستعقد في لاهاي وبطرسبرغ بهدف وضع تقارير واقتراح توصيات لتحقيق تقدم في الألفية الجديدة تقدم إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وتتوجه هولندا بالتهنئة إلى مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية عموما وإلى السيد فييرا دي ميللو بصفة خاصة على التقدم الذي أحرز حتى الآن. وسنواصل تقديم الدعم للعمل الإنساني الذي يضطلع به هذا المكتب ونتطلع إلى التعاون الوثيق في المستقبل.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد اثار السيد فييرا دي ميللو عددا من الأسئلة الهامة التي يتعين على مجلس الأمن أن ينظر فيها. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية خاصة على استمرار عقد هذه الإحاطات الإعلامية وجلسات المناقشة المتعلقة بالأنشطة الإنسانية ذات الصلة بمجلس الأمن.

والبيان الذي أدلى به السيد فييرا دي ميللو أكد بحق على الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن دعما لتدابير حماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة. وهذه ليست مجرد نظرية؛ فمنذ أن تولينا مقعدنا في المجلس في بداية كانون الثاني/يناير، كانت مداولات المجلس تتصدى بصورة رئيسية للصراعات التي تهدد المدنيين والموظفين الإنسانيين. واسمحوا لي أن أسوق أمثلة أنغولا والعراق وكسوفو وسيراليون.

(تكلم بالانكليزية)

إن التاريخ المأساوي الحديث لسيراليون يعلمنا دروسا هامة. فهو يؤكد على حقيقة أن مجلس الأمن بحاجة لأن ينظر في التهديدات للأمن في إطار أوسع - يتجاوز ما تفعله الدول أو ما تهدد بفعله بعضها ضد بعض - وأن ينظر في التهديدات للأمن في إطار التهديدات ذات القاعدة العريضة للأفراد المتورطين في شتى أنواع الصراعات المسلحة.

فأعمال اللصوصية الخارجة على القانون، والعنف الشديد ضد المدنيين الأبرياء، واستخدام المرتزقة، واستخدام المحاربين الأطفال، والأعداد الغفيرة من الجوعى والمشردين المرضى: تلك هي التحديات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها في سيراليون وفي جميع الظروف الأخرى العديدة. والحقيقة المحزنة هي أن مجلس الأمن يبدأ الآن فقط تحديد الاستجابات المناسبة لذلك. وهذا البلد الصغير بتعداد سكانه البالغ ٤,٥ مليون نسمة يتضمن، في شكل مصغر، العديد من التحديات المفاهيمية التي ينبغي للمجلس أن يجد الحلول لها إن أراد أن يُبقي على أهميته ومصداقيته وفعاليته.

فالقانون الإنساني وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان يوفر للمجتمع الدولي إطارا قانونيا يجسد حماية المدنيين المتضررين بالحرب. ومع ذلك يظل من الواضح أن هذا الإطار القانوني لا يطبق أو ينفذ بشكل منتظم، وأن الانتهاكات كثيرا ما ترتكب مع الإفلات من العقاب. وأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء محكمتين مخصصتين، ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، هما من الأمثلة الملموسة على طريقة بدء التصدي لهذه الثغرات. ولا يزال يتعين عمل الكثير. وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أعبر عن عميق القلق لأن السيدة القاضية أربور مازالت تُمنع من الاضطلاع بمسؤولياتها في كوسوفو.

ولقد استخدمت عمليات حفظ السلام كآلية للفصل بين الفصائل المتحاربة، ولمراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار ودعم توصيل المساعدة الإنسانية. بيد أننا، كما يقترح السيد فييرا دي ميللو، لم نبحث على نحو كاف كيفية استخدام قوات حفظ السلام في تحسين حماية المدنيين من الصراعات المشتعلة من حولهم.

ولدى تنفيذ المجتمع الدولي للعمليات الإنسانية فإنه يميل إلى التأكيد على توصيل المساعدة إلى السكان المتضررين. ويقل الاهتمام بكيفية ضماننا لسلامة وأمن المشردين وسائر المتضررين من الحرب، أو بالاعتبارات المتعلقة بكيفية وقفنا للتهديدات التي توجه إلى العاملين في المساعدة الإنسانية وغيرهم ممن يعملون في خدمة السلام في ظروف بالغة الخطورة. وركاب وطاقم الطائرة التي تستأجرها الأمم المتحدة والتي أسقطت فوق

الأراضي التي يُسيطر عليها اتحاد يونيتا في أنغولا، تذكير مأساوي بفداحة ذلك الواقع.

ولقد بدأ المجلس في التصدي لتلك القضايا - ومنها مثلا عدم توافر الأمن في مخيمات اللاجئين، وتأثير الصراع المسلح على الأطفال، وحماية العاملين الذين يسعون إلى تقديم المساعدة الإنسانية، وغالبا في ظروف يائسة وخطيرة. وهذا أمر نرحب به بالفعل، ولكن يبقى الكثير الذي ينبغي عمله. فينبغي للمجلس أن يبني عمله بوجه خاص على أساس الجهود التي بذلت حتى الآن، وأن يركز اهتمامه على القضية الأهم الكامنة وراء شواغل السيد فييرا دي ميللو وهي: حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ولن يستطيع المجلس أن يبرئ ذمته من مسؤولية التقليل من ضعف المدنيين عندما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر، إلا بمعالجة هذه القضية بطريقة شاملة.

وقد أحطنا بدقة باستنتاج السيد فييرا دي ميللو المتعلق بضرورة أن يبحث المجلس في السبل العملية التي نستطيع أن نكفل بها رفع مستوى حماية المدنيين. ونحن نتفق معه على أن هذه القضية لها علاقة مباشرة بمسؤوليات المجلس الأساسية. وهذه من منظورنا مهمة ملحة أمامنا جميعا في الأسابيع والشهور القادمة.

ويود الوفد الكندي أن يشكركم، سيادة الرئيس، على توفير الإمكانية لوكيل الأمين العام، فييرا دي ميللو، لأن يخاطب المجلس صباح هذا اليوم. فالعرض اللبق والقوي والمقنع الذي قدمه نعتبره تذكرة موقوتة وفعالة بأهمية توسيع تقديرنا للأبعاد الأرحب في المسألة الأمنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أندابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نشكركم، سيادة الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة اليوم. ويتوجه وفدي بالشكر إلى وكيل الأمين العام، فييرا دي ميللو لتزويدنا بصورة عامة للوضع الراهن المحيط بتقديم المساعدة الإنسانية. فقد أكدت الصورة في الواقع شواغلنا إزاء الحالة الإنسانية العامة التي تزداد سوءا، ولا سيما في أفريقيا، رغم الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي. ونحن نرى أنها بالفعل المسؤولية الأولية لكل حكومة عن توفير الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لشعبها. وفي أي حالة طوارئ تقع المسؤولية الأولية، مع هذا، علينا جميعا.

وكلنا ندرك أن الصراعات توجد حالات من أقسى الظروف في العالم، إذ أن أضعف أفراد المجتمع - من نساء وأطفال ومسنين - هم الذين يستهدفون ويحرمون من أهم حقوق الإنسان الأساسية، وهو الحق في الحياة. ثم إن تعطيل الوصول إلى تلك الفئات المستضعفة لتقديم المساعدة الإنسانية إليها أصبح من أساليب المراوغة في حالات الصراع. وما التقارير الأخيرة عن المذابح في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوسوفو إلا مثالان. وعموما، مع هذا، فمن الضروري أن تكرس الجهود صوب إزالة الظروف التي تسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن دواعي قلق ناميبيا بوجه خاص التقارير التي تفيد أن الأطفال لا يزالون يستهدفون خصوصا لاعتداءات الفصائل المتحاربة. ثم إنهم يجندون، أحيانا بالقوة، في قوات الميليشيات، ويستخدمون أدوات للحرب. ويعرضون للجوع والتجويع وسوء التغذية ويحرمون من التعليم والخدمات الطبية الأساسية، كالتطعيمات مثلا. أما حالة الفتيات فأشد خطرا. ونحن نحث المتورطين في سلوك من هذا القبيل على أن يكفوا عن تلك الأنشطة.

ويثني وفدي على جهود المنظمات الإنسانية وموظفيها على الصعيدين الدولي والوطني، ممن يعملون بلا كلل في ظروف بالغة الصعوبة مضحين براحتهم، وعلى نحو متزايد بأرواحهم، لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين. ومما يؤسف له أن نعلم أن هؤلاء الرجال والنساء يستهدفون في الغالب عند أدائهم لواجباتهم. ولذا فنحن نأسف لتزايد مستوى العنف المرتكب ضد موظفي المساعدة الإنسانية.

ويقلقنا أيضا أن أصبح من الظواهر العادية أن يحرم المتحاربون موظفي المساعدة الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين. وواضح أن هذا انتهاك للقانون الإنساني الدولي ينبغي عدم التساهل فيه بل ولا يمكن التساهل فيه.

والمناقشة الأخيرة في مجلس الأمن بشأن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية خطوة في الاتجاه الصحيح، وينبغي أن تستمر بهدف اعتماد التدابير التي يمكن أن تتقيد بها جميع الأطراف المعنية. ونود أن نشدد

هنا على أن مناقشة مجلس الأمن للأنشطة الإنسانية ينبغي أن تقتصر على السياق الصحيح. فالدور التقني في تنسيق الأنشطة الإنسانية في المستقبل ينبغي أن يبقى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد آن الأوان أن يحول المجتمع الدولي كلماته إلى أفعال، بأن يكفل أن تتخذ الخطوات اللازمة لحماية مقدمي المعونة والمساعدة. وعلينا تجميع جهودنا معا لضمان أن تنفذ صكوك تقضي بمعاقبة من ينتهكون تلك القوانين باسم الحرب. ويجب في هذا الصدد، أن تضمن الدول الأعضاء، أن يتم التحقيق في الاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية وأن يقدم مرتكبوها إلى العدالة.

وأود أخيرا أن أتوجه بالشكر إلى السيد فييرا دي ميللو على مقترحاته الملموسة التي قدمها في بيانه. ونرجو أن يوليها مجلس الأمن الاهتمام الجاد. وسوف يؤيد وفدي فورا التدابير الجادة التي ترمي إلى تحسين الظروف لإتاحة تقديم المساعدة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على تنظيمكم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام والصعب جدا. كما أود أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية المثيرة للاهتمام والشاحذة للأفكار.

اختتم السيد فييرا دي ميللو بيانه باقتباس من كلمات فاسلاف هافل. ودعوني أكرر هذا الاقتباس، لأنني أرى أنه هام جدا بالنسبة لعملنا:

"يجب ألا نخاف أن نحلم بما يبدو مستحيلا إذا كنا نريد أن يصبح الحلم حقيقة".

والآن اسمحوا لي أن أتأمل في تداعيات هذه الفكرة الهامة.

اسمحوا لي أولا أن أتساءل عما يمكن تعريفه بأنه "مستحيل فيما يبدو". يمكن إعطاء أمثلة توضيحية عديدة كما أن هناك أمثلة عديدة من الأعمال الراهنة لمجلس الأمن يمكن أن تساعدنا في مناقشة هذا الأمر.

لكنني أود أن أتناول بإسهاب وعلى نحو سريع مثالا قدمه السيد فييرا دي ميللو الذي وضع، في بداية بيانه، تأكيدا هاما على القانون الإنساني الدولي. وقد شرح أن مشكلة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي في الصراعات المعاصرة أصبحت مشكلة ملحوظة جدا. وإن مجموعة قواعد القانون الإنساني الدولي السارية رائعة وهي إنجاز عظيم للحضارة البشرية ولكن - كما نعلم وكما نعرف من حالات عديدة جدا - كثيرا ما تكون معايير القانون الدولي غير معروفة أو يتم تجاهلها أو انتهاكها عن عمد.

وأعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يصر دوما على مسؤولية جميع الأطراف في جميع الصراعات عن احترام القانون الإنساني الدولي وعن المعاقبة على جميع انتهاكات القانون الإنساني. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون مجلس الأمن متسقا في أعماله وأن يبدي القدرة على الثبات على هذا الاتساق. والاتساق يعني أنه يتعين عليه أن يولي الاهتمام الواجب للقانون الإنساني في جميع الحالات وأنه ينبغي أن يدرك - وهنا يأتي عنصر الثبات - عدم سريان الحدود التشريعية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وحتى في تلك الحالات التي ارتكبت فيها الجرائم في سنوات سابقة، لا يزال هناك سبب وجيه جدا للإصرار على التحقيق الكامل في هذه الجرائم والمعاقبة عليها، لأن هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون انتشار ثقافة الإفلات من العقاب والسبيل الوحيد للمكافحة الهادفة والمنهجية لانتهاكات القانون الإنساني.

وأعتقد أن هذا يمثل تحديا هاما بالنسبة لمجلس الأمن، ينبغي أن نحلم به بوصفه شيئا مستحيلا فيما يبدو لكنه، عندما يحين الوقت، يمكن أن يصبح حقيقة واقعة.

لقد أشار متكلمون عديدون إلى مهام معينة لمجلس الأمن في حالات معاصرة، ولا أزمع أن أتناولها بأي تفصيل. بيد أنني أود أن أذكر أن من طبيعة الصراعات المعاصرة أنها في كثير من الأحيان تؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة جدا. وهناك أسباب وجيهه جدا للإصرار، في جميع الحالات، على إمكانية الوصول إلى الناس الذين يحتاجون للمساعدة الإنسانية كما هو الحال، على سبيل المثال، في الحالة الراهنة في أنغولا. ومن الضروري النص على المساعدة عن طريق العمل الإنساني في التفويضات المعطاة للقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. ويمكن للمرء أن يستشهد بعدة أمثلة من السنوات السابقة.

ومن الأهمية بمكان أن يولي المجلس اهتماما خاصا بمشكلة الجنود الأطفال - وهي مشكلة أخرى أشار إليها عدد من المتكلمين هذا الصباح - وخاصة في سياق التسريح النهائي للأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد الصراع. ويحدونا الأمل أن تكون الحالة في سيراليون حالة يمكننا فيها أن نبدأ بأن نحلم بشكل ذي مغزى بتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وأخيرا، كما قال عديدون، إن حماية الأفراد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية ينبغي أن تكون أولوية هامة جدا بالنسبة لمجلس الأمن.

وجميع هذه المهام تندرج في العمل الهام لمجلس الأمن، ولكن بالإضافة إليها، أعتقد أنه من الجدير مراعاة ما قاله لنا السيد فييرا دي ميللو اليوم من أن العمل الإنساني لا يمكن مطلقا أن يحل الصراعات ذات الجذور السياسية في جوهرها. أقول هذا لأنه في كثير من الحالات في السنوات القليلة الماضية انتهى المجلس إلى عمل إنساني ينظر إليه بوصفه بديلا عن عمل سياسي. ويمكن الإشارة إلى أن الأمين العام السيد كوفي عنان كثيرا ما أشار إلى هذه المشكلة وأوضح أن العمل الإنساني يمكن فقط أن يكون مسكنا وليس بديلا عن عمل يرمي إلى تناول الأسباب الجذرية للأزمات المختلفة.

أكد أحد المعلقين في عدد اليوم من صحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون" على أن العمل الإنساني لا ينبغي أن يكون الرد الوحيد للهيئات السياسية على المآسي الناجمة عن صراعات عسكرية. وبالتأكيد إن مجلس الأمن جهاز سياسي بالدرجة الأولى، لذلك ينبغي أن يفكر جديا في نهجه الأساسية إزاء شتى حالات الصراعات المسلحة والأزمات. وهذا لا ينتقص بأي حال من أهمية البعد الإنساني؛ وفي الوقت ذاته يتعين على المجلس عندما يفكر في القيام بعمل إنساني أن يدرك ضرورة معالجة المسائل السياسية.

وفي هذا السياق تحضر إلى فكري فكرتان. أولا، ينبغي للمجلس، في رأيي، أن يركز على العمل الوقائي في جميع الحالات كلما أمكن. ويتعين على مجلس الأمن أن يهتم على نحو أكبر بالصراع أو بالصراع الناشئ في مراحله الأولى وأن يقوم على نحو أكثر تواترا بدعوة الأمين العام إلى ممارسة دوره بوصفه شخصا ناشطا في مجال الدبلوماسية الوقائية لمنع الصراعات وتشجيعه على ذلك.

وإن منع الصراعات، بطبيعة الحال، ليس ممكنا دائما وفي بعض الأحيان يتعين على مجلس الأمن اتخاذ قرارات بعيدة الأثر. وأرى هنا مرة أخرى، أن الشرط السياسي الأساسي هو أن تتخذ هذه القرارات في الوقت المناسب. إذ يتعين التصدي للتهديد الموجه للسلام في مرحلة مبكرة. وأعتقد اعتقادا جازما أنه يتعين على مجلس الأمن ألا يسمح لنفسه بأن يصاب بالشلل وألا يسمح للمصالح الوطنية أن تشل عمله في سياق جهد مبكر للتصدي للخطر البازغ الذي يتهدد السلم.

وفي بعض الأحيان فإن الأثر المشل للمصالح الوطنية يتخفى في ثوب بلاغي هو حماية السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. إن مبادئ حماية السيادة والسلامة الإقليمية للدول هامة، ولكنها ليست مطلقة. ويجب على المجلس أن يكون قادرا على التمييز بين الحماية الحقيقية لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستخدام أو إساءة استخدام هذه المبادئ كتبرير ظاهري لارتكاب جرائم ضد الإنسانية وفظائع أخرى، بالإضافة إلى كونها شرا في ذاتها، تهدد السلام الدولي.

وفي هذه الحالات، يتعين على مجلس الأمن أن يكون قادرا على أن يحدد الوقت والمصدر الحقيقيين للخطر الموجه للسلم العالمي. وينبغي أن يكون العمل مبكرا وهذا العمل، في رأينا، ينبغي أن يتضمن حتى إمكانية التفويض باستخدام القوة بغية منع التهديد الموجه للسلام من أن ينمو ويتحول إلى صراع مفتوح وواسع النطاق وكذلك لمنعه من أن يتسبب في كارثة إنسانية. هذا، في رأيي، تحدٍ من التحديات السياسية الأساسية لمجلس الأمن في هذه الأيام وهو تحدٍ لا ينبغي تجاهله حتى عندما نتكلم أساسا عن الجوانب الإنسانية لعملنا.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أستشهد مرة أخرى بكلمات فاسلاف هافل:

"يجب ألا نخاف من أن نحلم بما يبدو مستحيلا، إذا كنا نريد أن يصبح الحلم حقيقة".

لا ينبغي لمجلس الأمن أن يسمح لنفسه بأن يصاب بالشلل. يتعين عليه أن يبدي القدرة على العمل بطريقة ذات مغزى على الصعيد السياسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل سلوفينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشارك في تقديم آيات الشكر الحار لوكيل الأمين العام فييرا دي ميللو على احاطته الإعلامية الهامة والواسعة النطاق. وترحب المملكة المتحدة بمشاركته في هذه الجلسة المفتوحة. فنحن مؤيدون بقوة للدور الذي يضطلع به بصفته منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأود أن أشيد بنجاح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوصفه وحدة ضرورية في هيكل الأمم المتحدة تحت قيادته. ويحدوني الأمل في أن تكون هذه المناسبة أولى مناسبات عديدة نتمكن فيها من الاستماع إلى آرائه ومن معالجة مسائل أمنية إنسانية.

ومثلما لاحظنا جميعا، فنحن لا نزال نشهد انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في عدة صراعات مريرة يدور رحاها حاليا. وكثيرا ما تغذي هذه الانتهاكات الأحقاد في قلوب أطراف الصراع وتطيل أمد دورة العنف. فكيف لنا أن نكسر تلك الدورة؟

إنني أتفق مع السفير تورك على عدة أشياء قالها ولا سيما أن ثمة مسألة رئيسية واحدة هنا هي حالة مجموعة نصوص القانون الإنساني الدولي القائمة. هل المشكلة هي أننا نحتاج إلى تنفيذ القانون الموجود على نحو أكثر فعالية؟ أم هناك فجوات في مجموعة نصوص القانون يتعين معالجتها؟ وهل تحتاج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى صكوك جديدة بغية كفالة الامتثال للقانون الدولي؟ إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة حيوية، بيد أنها لا تكفي في حد ذاتها.

ومثلما أشار إليه السيد فييرا دي ميللو، فإن للمجلس دورا في المسائل الإنسانية. ويبدو لنا أننا شهدنا في السنوات الأخيرة بعض الاتجاهات المشجعة. ولا بد للمجلس من الاستمرار في كفالة دعم عمليات حفظ السلام لتطوير القدرات المحلية للقانون والنظام، وإعادة تشكيل القوات المسلحة على أساس دستوري، واستعادة النشاط الاقتصادي عن طريق برامج للهياكل الأساسية تكون مخططة كما ينبغي. وعناصر الشرطة المدنية، وبرامج إزالة الألغام، وإعادة دمج المقاتلين السابقين ستكون في أحيان كثيرة عناصر ضرورية لعمليات متعددة الأبعاد لحفظ السلام في المستقبل. ونحن، بالإضافة إلى هذا، علينا تلمس أفضل طريقة لتعزيز المجتمعات المدنية، وبناء مؤسسات ديمقراطية محلية، وكفالة أن تكون حقوق الرجال والنساء والأطفال متمتعة بالحماية. فهل يرى السيد فييرا دي ميللو أنه يمكن القيام بمزيد من العمل في هذا المجال، ولا سيما بعد أن يحط الصراع أوزاره؟

إني أتفهم تماما تأكيده على الآثار التي يخلفها الصراع على المدنيين الأبرياء. ويبدو أننا أصبحنا متعودين على سلسلة من القصص المروعة. فكوسوفو هي إحداها، وسيراليون هي حاليا قصة أخرى. ولقد قرأت في الصحف التي جاءتني هذا الصباح أن دبلوماسيا بريطانيا قام للتو بزيارة إلى فريتاون. فتكلم مع الوزير المسؤول عن إذاعة آراء حكومة سيراليون المنتخبة، وأخبر هذا الوزير المفوض البريطاني السامي أنه كان يتعين عليه وقف إذاعة تلك الأخبار لأنه عندما سمع الثوار في ضواحي فريتاون صوت الوزير على الأثير، غضبوا غضبا شديدا لسماع صوته فخرجوا إلى الشوارع وقتلوا أول مدني وجدوه هناك. فكيف لنا أن نتعامل مع شعب يقوم بذلك النوع من الأعمال؟

لقد قال السيد فييرا دي ميللو، "إن الفجوة بين القواعد الدولية القائمة واحترامها على الأرض لم تكن بهذا الاتساع على الإطلاق". انظر أعلاه وردا على ذلك أقول إن الغضب الكلامي ليس كافيا فكيف نكفل كلانا قواعد إنسانية أسمى ونفي بالتزاماتنا، وفقا للميثاق، باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، خاصة عندما تقودها أنظمة قاتلة، وفي أسوأ الحالات عندما تستعمل تلك الأنظمة أسلحة كيميائية ضد شعبها بالذات؟ وما هي الأولوية التي تتقدم على غيرها هنا؟ إنني اتفق مع السفير لافروف على هذه النقطة، وهي أن هذا العصر يحتاج إلى مزيد من التحليل وقد يقتضي إجراء تغييرات.

إن المملكة المتحدة تعمل كثيرا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والممثل الخاص للأطفال والصراعات المسلحة، ومنظمات غير حكومية من أجل تعزيز حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، في الصراعات المسلحة. فهل لدى وكيل الأمين العام أفكار عن كيفية معالجة مجلس الأمن للمسألة الهامة المتمثلة في التنسيق مع هيئات مثل هذه الهيئات في هذا المجال الهام؟ السفير لافروف وغيره لقوا اهتمامنا بحق إلى هذا الأمر. فعلى مجلس الأمن مسؤولية جزئية بل وضعيفة التحديد عن مجال بالغ التعقيد. فهل نقوم بتناول مسألة

الانصهار بين مجلس الأمن وما تبقى من منظومة الأمم المتحدة بجدية كافية؟

إنني متأكد من أنه كان من دواعي سرور الأمانة العامة اتخاذ القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الذي يتناول الحاجة إلى الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين. هل لدى وكيل الأمين العام أفكار أخرى عن أية تدابير خاصة يمكن النظر فيها لحماية هذه المخيمات، ولا سيما بالنظر إلى وجود الشرائح الضعيفة من السكان التي كثيرا ما تأويها، كالأطفال؟

وثمة مجال آخر أوافق على أنه يجب تسليط الضوء عليه هو السلامة الجسدية للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. فالمملكة المتحدة تعمل مع منظمات غير حكومية لتدرس بصفة خاصة الخيارات لحماية الوكالات الإنسانية وموظفيها. وأود أن أسأل إذا أمعن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مزيدا من التفكير في هذا المجال وإذا كان هذا هو الحال، فما هي الاستنتاجات العملية التي خلص إليها؟

وأخيرا، أود سيدي الرئيس أن اثني على مبادرتكم الممتازة بعقد هذه الجلسة. فمن الأهمية وجوب أن يتابع المجلس بعض الأسئلة التي طرحتها وأن يجد إجابات عنها، فضلا عن سبل تنفيذ الاقتراحات المحددة التي تقدم بها السيد فييرا دي ميللو. والمملكة المتحدة تؤيد تماما استعمال هذا الشكل الفعال والشفاف، ويحدوها الأمل في أن يكرره رؤساء آخرون للمجلس في المستقبل بشأن هذا الموضوع وغيرها من المواضيع.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي، على غرار المتكلمين السابقين، أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع يشكل شاغلا مشتركا للمجتمع الدولي. ونحن ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام فييرا دي ميللو على إحاطته الشاملة والحافزة للفكر.

إن مسألة العمل الإنساني ما فتئت مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي. ولكن باستطاعتنا القول أيضا، دون أي خوف من الوقوع في التناقض، إن تقرير الأمين العام عن أفريقيا شحذ الاهتمام بهذه المسألة. ومنذ نشر التقرير، ثمة مسائل تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين حظيت باهتمام متجدد.

ومن الجدير تذكره أن السفير أولارا أوتونو قدم لنا إحاطة إعلامية عن المسائل العويصة المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وكلمتنا أيضا السيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عن العمل الذي تقوم به وكالتها. واليوم، يتتبع وكيل الأمين العام، فييرا دي ميللو خطى أولارا أوتونو والسيدة أوغاتا.

لقد استمعنا بانتباه شديد للسيد فييرا دي ميللو عندما أخذنا خطوة فخطوة من البيئة، إلى طبيعة الحرب الحديثة، إلى الصكوك القانونية المتوفرة للتصدي لآثام الحروب.

ماذا نتوقع عندما لم يعد خوض الحروب يجري في ساحات الوغى بل في المدن والقرى؟ موت المزيد من المدنيين. والجواب سهل. ومن المدنيين الذين يتحملون وطأة هذه الصراعات النساء والأطفال، أي أشد المجموعات ضعفا. وهم مستهدفون لإزالتهم جسديا ولإساءة معاملتهم.

والحالة في سيراليون مثال نموذجي على الاعتداءات التي يتعرض لها المدنيون على أيدي مجموعات الثوار المسلحين. فالذين ظلوا منهم على قيد الحياة تحولوا إلى مشردين ولاجئين. وحتى حينذاك ليس هناك رحمة لأن كثيرا ما يُمنع عمال الإغاثة الإنسانية من الوصول إليهم. ولا شيء أكثر إجراما من حرمان المحتاجين من الغذاء والماء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالات الإغاثة الإنسانية تترك أحيانا لوحدها في حالات يكتنفها العداء الشديد، معرضة لكل أنواع المخاطر والصعوبات. ومن أجل معالجة هذه المسائل ذكر وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو عددا من الصكوك الدولية التي تتراوح ما بين اتفاقية حقوق الطفل وأحدث الاتفاقيات في هذا المجال، وهي الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وكما فعلنا في حالات مماثلة، فإن كل ما بوسعنا عمله هو أن ننضم إلى مناشدة الدول الأطراف بأن تلتزم بأهداف ومقاصد هذه الصكوك القانونية الدولية والقانون الإنساني الدولي.

وازدادت المشكلة صعوبة أيضا بسبب طبيعة صراعات اليوم، حيث نتعامل مع جماعات مسلحة لا ترعى حرمة للحياة. ولهذا فإننا نفهم الأمم المتحدة

ووكالات الإغاثة الدولية الأخرى عندما تصر على توفر حد أدنى من الضمانات من جانب جميع أطراف الصراع قبل أن تدخل المنطقة أو تستأنف عملها.

وعندما نتناول مشكلة إعاقة الوصول إلى المحتاجين، ينبغي أيضا أن نضاعف جهودنا في التعامل مع مسألة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نتابع باهتمام شديد عمل المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وبإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نتعاون بصورة أوثق أيضا لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، من المهم استخدام وسائل الإعلام بشكل حصيف لنشر المعلومات، على أوسع نطاق ممكن وبجميع اللغات، حتى ترعى جميع الدول القانون الإنساني الدولي. وقطعا ليست هذه بالمهمة السهلة، ولكن دعونا نبدأ في القيام بها.

وقد كانت هذه الإحاطة منبهة، ومفيدة للغاية، ونحن مقتنعون بأننا من خلال الجهود الدولية المتضافرة يمكن أن نحدث معا فرقا كبيرا في حياة الأقل حظا من أعضاء الأسر الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد حسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرسمية بشأن هذا الموضوع الهام، والتي ستسهم في زيادة شفافية مداولات المجلس. وستكون ملاحظاتي موجزة.

ويود وفدي أيضا أن يشكر وكيل الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميللو على إحاطته الشاملة والمفيدة عن موضوع الأنشطة الإنسانية المتصلة بمجلس الأمن في إطار تعزيز السلم والأمن. ويرحب وفدي بهذه الإحاطة وبما يتلوها من إحاطات في المستقبل عن هذا الموضوع الهام، الذي له صلة مباشرة بمسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين حيث يتناول على نحو متزايد مسألة الأبعاد الإنسانية للصراعات في أنحاء العالم، وخاصة بالنظر إلى الصراعات الجديدة والأكثر ضررا في عالمنا المعاصر. وإن هذه الإحاطة والإحاطات المستقبلية بشأن هذا الموضوع ستكون مفيدة في إلقاء الضوء على هذه المسألة، وكذلك في إشعار أعضاء المجلس والعضوية العامة لمنظمتنا بضرورة المراعاة والامتثال التامين للقوانين الدولية الموجودة.

وفيما يتعلق بأمن العمليات الإنسانية وموظفيها، فإن وفدي يشاطر الأمانة العامة وأعضاء المجلس الآخرين قلقهم إزاء الزيادة المزعجة في عدد ومستوى الهجمات المباشرة والمدبرة على موظفي الأمم المتحدة أو استخدام القوة ضدهم، وكذلك ضد غيرهم من موظفي المنظمات الإنسانية. وهذه الأعمال تستحق الشجب، وتجب إدانتها حيثما حدثت، وتجب إقامة العدالة على المسؤولين عنها دون خشية أو محاباة.

ومن الواضح أن على الدول التي تمر بحالات صراع أن تتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان سلامة وأمن هؤلاء العاملين الشجعان والمتفانين وهم يتحركون باسم الإنسانية في أداء عملهم الذي يصبح بصورة متزايدة لا غنى عنه. واعترافا بعملهم الممتاز وإخلاصهم المتفاني في حالات صعبة للغاية وخطيرة في أغلب الأحيان، يستحق موظفو الإغاثة الإنسانية هؤلاء ومنظماتهم ثناء الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والحكومات بالطرق المناسبة - كما نفعل، على سبيل المثال، بالنسبة للعاملين لدينا في حفظ السلام.

وفيما يتعلق بمسألة الامتثال للقانون الدولي، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد قواعد ومبادئ وأحكام القانون الدولي وأن تمتثل لها من أجل ضمان حماية ومساعدة اللاجئين والمشردين والسكان المستضعفين في حالات الصراع، وكذلك كفالة حصولهم على الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية.

أما فيما يتعلق بالآليات اللازمة لضمان الامتثال للقانون الدولي، فمن المهم وضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب السائدة حاليا وتقديم منتهكي القانون الإنساني إلى العدالة. ومن الواضح أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاكمة الجناة عن طريق الجهاز القضائي الوطني أو عن طريق المحاكم الجنائية الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

وإن وفدي مستعد أن يدعم، على سبيل المثال، فكرة اعتبار الأطراف المتحاربة وقادتها مسؤولين ماليا من

الناحية القانونية لدى ضحاياهم بموجب القانون الدولي، في الحالات التي يكون فيها المدنيون بشكل متعمد أهدافا للعدوان. وبالطبع سيتعين إنشاء الآلية القانونية الملائمة لهذا الغرض.

وهناك جوانب أخرى من الأبعاد الإنسانية للصراعات التي تشغل وفدي والتي كنت أود التطرق إليها، لولا مراعاة الإيجاز و لولا أن بعض أعضاء المجلس الآخرين قد تناولها بصورة كافية وعلى نحو بليغ، ووفدي ينضم إليهم.

وقد قدم وكيل الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميللو عددا من الاقتراحات والمقترحات في عرضه الممتاز. ونحن نوصي بأن تكون موضوع نظر جدي وعاجل من جانب المجلس. وإذ يشكر وفدي السيد فييرا دي ميللو على اقتراحاته ومقترحاته الشاحذة للفكر، يود أن يؤكد له أن الوفد الماليزي سيتخذ اتجاها نشطا وبناء في مداولات المجلس بشأن هذه الأفكار، لأننا نوافق بوجه عام على العديد منها.

وختاما، أود أن أعلن عن تأييد وفدي للملاحظات التي أبداها ممثل الصين فيما يتعلق بضرورة أن يعالج المجلس الأبعاد الإنسانية للجزاءات التي يفرضها. ويرى وفدي أن موضوع الآثار الإنسانية للجزاءات موضوع ذو صلة، بل هو وثيق الصلة بأي مناقشة لموضوع الأبعاد الإنسانية في حالات الصراع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أسمحوا لي بأن أنضم إلى جميع الذين توجهوا بالشكر إليكم شخصيا، سيدي الرئيس، على اقتراح وعقد هذه الجلسة وعلى توجيهكم الدعوة إلى مواطنكم، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، ليشاطرنا أفكاره. وهو كشأنه دائما قد أعرب عنها بصورة في غاية الوضوح، جيدة التوثيق وشاحذة للأذهان. ونحن على ثقة من أن هذه المناقشة التي عقدت بمبادرة منكم، والتي افتتحها بصورة بارعة جدا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ستشجع بالفعل أعضاء المجلس على مواصلة التفكير في هذه الأمور حتى يتسنى البدء بحل هذا الموضوع الأساسي المتمثل في احترام الناس الذين تقطعت بهم السبل في حالات الصراع.

إننا ندرك جميعا التغير الكبير الذي طرأ في السنوات الأخيرة على تناول هذه المشاكل المعقدة. ومن اللافت للانتباه أن ٩٠ في المائة الآن من ضحايا الصراعات المسلحة هم من المدنيين، حيث أن نسبة الـ ٩٠ في المائة هذه كانت تمثل الضحايا من المحاربين. فقد أصبح السكان المدنيون الضحايا الرئيسيين للصراعات وأحيانا الأهداف المتعمدة لها. وأنا أشير بوجه خاص إلى أكثر الفئات ضعفا، وهي فئة الأطفال. ومن ثم من الضروري، كما قال السيد فييرا دي ميللو، اتخاذ تدابير لرفع حد العمر الأدنى الذي يمكن فيه تجنيد الأطفال في القوات المسلحة لكفالة حماية أفضل وأكثر فعالية للأطفال خلال الصراعات المسلحة. ولكننا يجب أن نقر بأن ذلك لا يعدو كونه مثالا واحدا على التردي الكبير في احترام القانون الدولي في السنوات الأخيرة.

وبالطبع، الكل يعرف المبادئ. وهي لا تزال أساسية. فهذه المبادئ تشمل كفالة الوصول بدون عائق إلى الضحايا وإلى جميع السكان المتضررين. وهذا حق أساسي. إلا أنه كثيرا ما يستهان به. وهو يحترم أحيانا، مما يثبت أنه من الممكن أحيانا في حالات صعبة وجود احترام لهذه المبادئ. وفي هذا الصدد، كان السيد فييرا دي ميللو مصيبا عند ذكره الأزمة في غينيا - بيساو التي أمكن فيها، لحسن الحظ، تقديم المساعدة للأطراف المعنية.

وثمة مبدأ أساسي آخر هو حماية اللاجئين والمشردين. إلا أن هناك مبدأ آخر بالطبع يتمثل في التمييز بين المدنيين والمحاربين والفصل بينهم. وفي التقرير الذي قدم إلينا في أيلول/سبتمبر، شدد الأمين العام مرة أخرى على الحاجة الماسة للقيام بهذا التمييز. وتشمل المبادئ الأخرى حماية المستشفيات، وأخيرا، حماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني. وبما أن هناك مثالا جيدا آخر هنا، أود أن أضم صوتي إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو في إشادته التي وجهها إلى روسيا على الدور الذي اضطلع به بلده في إطلاق سراح فانسان كوشتيل، عضو الفريق الإنساني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ومن الواضح أن علينا أن نذكر أنفسنا بهذه المبادئ، والفرصة متاحة لنا هذا العام، حيث أنه يوافق ذكرى عدد من الاتفاقيات، هي اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وأيضا بالطبع اتفاقيات لاهاي. إن مناسبات الذكرى هذه ينبغي أن تقودنا إلى العمل على كفالة احترام

أفضل لهذه الاتفاقات وفي نهاية المطاف لتعزيز الضمانات التي توفرها.

إلا أنه، إضافة إلى هذه التذكيرات، وإضافة إلى العمل الذي بوسعنا القيام به لتعزيز هذه الصكوك القانونية، يتعين علينا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نعمل. وعلينا أن نتخذ تدابير هامة على المدى الطويل، كما فعلنا، على سبيل المثال، عند إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، المكلفتين بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وتمثل إنجاز هام آخر على المدى الطويل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي ستعاقب على انتهاكات اتفاقيات جنيف. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام. وفرنسا، التي تفخر بأنها دعمت مبكرا إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، تأمل أن يتسنى للمحكمة سريعا أن تضطلع بأعمالها.

إلا أنه، على المدى القريب، الذي نواجه خلاله يوميا تقريبا أزمات سياسية وإنسانية في آن واحد، علينا نحن أعضاء المجلس أن نسعى جاهدين لتوفير الرد وأن نفعل ذلك فورا. وسيقودنا ذلك، ونحن نتأمل في كيفية صون السلم، إلى توقع المشاكل الإنسانية، وفوق كل شيء، الحاجة إلى حماية السكان المدنيين الأبرياء. علينا أن نسعى جاهدين للتصرف قبل حدوث الأزمات، مثلما فعلنا مؤخرا، على سبيل المثال، عندما عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن حفظ السلم، في محاولة للقيام بكل ما في وسعنا مسبقا لتفادي الكوارث الإنسانية.

وهنا أيضا ثمة أمثلة تدل على أن هذا أمر ممكن. وأنا أشير على سبيل المثال إلى القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها المجلس، وهي عملية ألبا في ألبانيا. ولكن علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا العثرات والنكسات والإخفاقات، وأشير هنا إلى عجزنا في أواخر عام ١٩٩٦ عن تفادي الكارثة في شرق زائير، وهي المأساة الإنسانية التي حدثت في تلك المنطقة من أفريقيا، كما يعلم الجميع.

ويدفعنا ذلك إلى التأمل في كيفية استقاء الدروس من تجارب الماضي. وفي داخل المجلس، بالطبع، نحن نعلم بالفعل أن علينا أن نسعى جاهدين من الآن فصاعدا لوضع ولايات محددة، وللتمييز بين المهام السياسية والعسكرية والإنسانية الواجب تنفيذها، وللحفاظ على حياد الأنشطة الإنسانية. وكما ذكر عدة متكلمين، مثل سفير سلوفينيا، يجب علينا في أية حال أن نظل ندرك جيدا أن مخاطر الكوارث الإنسانية، نظرا لتسببها في تحركات كبيرة للاجئين والمشردين، بوسعها أن تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذا، من مسؤولية مجلس الأمن وواجبه توفير الرد على ذلك.

وليكون كلامي محددا جدا، يجب أن ندرك جيدا المهام العسيرة التي تواجه من يتصدون للمشاكل الإنسانية. وإحدى هذه المسائل هي بالفعل التمييز بين الحل الإنساني والسياسي. فالاستجابة الإنسانية لا يمكنها دائما أن تحل محل التصدي للأزمات وأسبابها. فأحيانا تقع على كاهل ممثلي الوكالات الإنسانية مسؤولية ثقيلة، وهي المسؤولية الثقيلة التي تتمثل في قول "نحن نقوم بما في وسعنا، إلا أن المشكلة أعمق مما يبدو ويرجع الأمر إلى مجلس الأمن في أن يتخذ قرارات سياسية، وأحيانا أيضا قرارات عسكرية". ويجب أن ندرك أن المجلس لا يمكنه التنصل بالكامل من هذه المسؤولية ليعهد بها إلى العاملين في المجال الإنساني.

وهناك مسؤولية أخرى تثقل كاهل المسؤولين عن الوكالات الإنسانية، وهي إلى أي مدى يمكن لهذه الوكالات أن تقبل الابتعاد عن مبادئ الحياد وعدم التمييز بغية الاضطلاع بمهامها؟

وهذه ليست مسألة نظرية: فقد أثيرت في الفترة الأخيرة بأشكال عملية جدا في العديد من حالات الصراع في أفريقيا وفي أفغانستان. وبعبارة أخرى، ما هي الحدود المقبولة على القيود التي قد تسعى السلطات المحلية إلى فرضها على وجود وعمل الموظفين العاملين في المجال الإنساني؟ هذه مسألة جدية تشتمل على الأخلاق، وعلى مسؤولية الوكالات مقابل التزامها المباشرة بتوفير المساعدة وأيضا الاحترام لمبادئ قانونية ذات طابع أعم.

ونقطتي الأخيرة تتصل بموضوع المعايير القائمة، وهي بطريقة أخرى سؤال يوجه إلى السيد فييرا دي ميللو. هل يعتقد أنه يجب إدخال المعايير الجديدة للقانون الدولي في ضوء الطابع المتغير للصراع المسلح، وحقيقة أن السكان المدنيين أصبحوا إلى حد بعيد الضحية الرئيسية والهدف، وأن التمييز بين المدنيين والمحاربين أصبح غير واضح بصورة متزايدة؟

إن هذه المناقشة، السيد الرئيس، التي بادرتم إلى عقدها، يجب ألا تؤدي فقط بمجلس الأمن لأن يصبح أكثر نشاطا في رصد الصراعات والاستجابة لها سياسيا، وعسكريا أو على الصعيد الإنساني؛ بل يجب عليه أن يقودنا أيضا، مع الأمانة العامة، إلى التأكيد مجددا على بعض المبادئ وأن يفكر أيضا بوسائل من شأنها أن تكملها أو تصقلها عند الاقتضاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى جوقة المتكلمين الذين توجهوا بالشكر إليكم، السيد الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة، التي تتسم بأهمية واضحة للجميع. لقد أولينا انتباها شديدا للبيان الهام الذي أدلى به لتوه وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو بشأن المشاكل المتصلة بالأمن وحرية الوصول والتنقل التي تواجه المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي أنيطت بها مهمة تقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة أثناء فترة اندلاع الصراع. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يُعرب مرة أخرى عن عميق امتناننا للجهود الدؤوبة التي يبذلها وكيل الأمين العام والإدارة التي يتولى رئاستها لضمان تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية وتوزيعها على من يحتاجونها.

ومما يؤسف له أشد الأسف أن نلاحظ أنه بالرغم من جميع الجهود التي بذلت لإحلال التدابير السلمية محل اللجوء إلى الحرب، فلا يسعنا سوى الاعتراف بأن المعاناة الإنسانية والضرر المادي اللذين تسببهما الحرب يستمران دون هوادة. وكما أكد وكيل الأمين العام السيد فييرا دي ميللو، فإنه يوجد تحت تصرف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل مجموعة ضخمة من المعايير والصكوك التي تستند إلى القانون الإنساني الدولي والتي اعتمدت لوقاية وحماية السكان المدنيين في مناطق الصراعات المسلحة.

وأود أن أضيف بأن مجلس الأمن في العام الماضي، ولدى دراسته لتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا اعتمد عددا من القرارات، بما فيها تلك القرارات المتعلقة بحماية مخيمات اللاجئين، وبخاصة القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨)، الذي أتى على ذكره ممثل المملكة المتحدة في بيانه. وأننا نتفق مع وكيل الأمين العام السيد فييرا دي ميللو، على أنه يتعين على المجلس، في إطار مسؤولياته، أن ينظر في اتخاذ تدابير أخرى أكثر تحديدا تمكن من زيادة حماية الموظفين الإنسانيين والسكان المدنيين، مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة. وسنبذل قصارانا لكي نرى المجلس يستجيب بطريقة مرضية للتدابير التي اقترحها وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

اسمحوا لي أولا، بطبيعة الحال، أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد فييرا دي ميللو. فهو في الواقع، ابن بلدي، لكنه أولا وقبل أي شيء آخر موظف مدني دولي تركزت مهنته بصورة رئيسية في المجال الإنساني ومعرفته بالمسائل التي تكلم عنها هنا واسعة ومستفيضة. ولهذا السبب كان قادرا على أن يتكلم أمامنا ليس بعقله فقط وإنما بقلبه، بما في ذلك ما ذكره من اقتباسين ممتازين.

اسمحوا لي أولا أن أعقب على الاقتباس المنسوب إلى الرئيس هافل. ومما له أهمية قصوى أن يُذكر أن هذا الاقتباس تفوه به رجل دولة قال ما فعله بشأن تحقيق الأحلام وأننا يجب أن نحلم بالمستحيل إذا أردنا أن يغدو المستحيل واقعا ملموسا. ولكن ربما، ولكي نشيد بكاتب عظيم كتب باللغة التي استخدمها - أو أسيئ استخدامها - اليوم، أود أن أقول بأن الفكرة نفسها، مع أنها صيغت بصورة مختلفة، وردت في أعمال مؤلفين مثل سرفانتس. وهذا يقدم لنا صورة عن الروح الاسبانية، التي تمثلها الأرجنتين، وربما البرازيل، بطريقة غير مباشرة.

والاقتباس الآخر له علاقة مباشرة ببعض المسائل التي أردت أن أذكرها: فالاقتباس المنسوب إلى بيرك، يقول بأن الشرط الوحيد لسيادة الشر هو ألا يفعل الناس الطيبون شيئا. ومع ذلك، أود أن أقول بأنه إذا لم يفعل هؤلاء الناس أي شيء، فإنهم عندئذ ليسوا أخيارا. فقد تكون نواياهم حسنة، إلا أنه ينبغي التمييز بين أن تكون خيرا حقا وصاحب نوايا حسنة. وبالنسبة لنا، أعتقد أن هذا يمثل شعاع أمل في الصورة الكالحة التي رسمها لنا وكيل الأمين العام إذ نعرف أن الأخيار من الرجال والنساء بالمعنى الحقيقي للكلمة - وليس ذوو النوايا الحسنة فقط - لديهم الاستعداد والرغبة لتقديم التضحيات التي وافقوا

على تقديمها وتعريض حياتهم للخطر من أجل المثل الإنسانية.

إلا أن هذه الفكرة تقودني إلى فكرة أخرى: فكرة المفهوم الغربي في التمييز بين الأخلاق الفردية، التي تقوم على الاقتناع والأخلاق السياسية التي تقوم على المسؤولية. وهذه هي المهمة التي يجب أن نضطلع بها جميعا - أي الوكالات الإنسانية، وبخاصة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وبالأخص وفي المقام الأول مجلس الأمن: وهي مهمة التمييز، لأن المهم بالنسبة لنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، الأخلاق التي تقوم على المسؤولية.

والفارق بين الاثنتين هو أن فضيلة المسؤولية لا يمكن أن تسمح بالاعتقاد بعدم ارتكاب الإثم، وأن ما يجري هو الصحيح من وجهة نظر الضمير؛ بل الأحرى أن من الضروري التوصل إلى نتائج. وتتضمن فضيلة المسؤولية مفهوم الفضيلة الموجهة نحو النتائج. وأرى أن هذا بالغ الأهمية في عملنا اليومي، لأننا بالنسبة لبعض القضايا نشعر ببساطة بالرغبة في أن ندعو الأطراف إلى الدخول في حوار أو التوصل إلى حل سلمي. ولكن ما يتوقع منا في الميدانين الإنساني والسياسي يتجاوز ذلك. وأرى أن تعليقات بعض من سبقوني بالكلام، ومنهم سفيرا هولندا وفرنسا، بشأن ضرورة وضع استراتيجية سياسية تستوعب النشاط الإنساني، تعليقات بالغة الأهمية. وإلا فسوف نبقى مع النوايا الطيبة ولكن بلا ثمرة. فلابد لنا أن نتجاوز صفات الشجاعة والكرم التي يتحلى بها أفراد الشعب، وأن نطلب توافر الرؤية السياسية.

وأريد أيضا أن أعلق بإيجاز على قضية أثيرت قبل أيام قلائل وهي: مسألة طبيعة الصراعات الراهنة. فقد أشارت تحليلات كثيرة إلى حدوث تغيير في طبيعة الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي يبدو اليوم أنها أقرب إلى الطابع الداخلي وأنها تشمل المدنيين. وليس هناك من يريد أن نذكره بأن الكثير من الصراعات في الماضي كانت، من الناحية المأساوية، تشمل المدنيين. ومع هذا يبدو لي أيضا أن تلك التحليلات ذات مضامين تؤثر على المناقشة اليوم.

وقد جاء في مقالة شيقة نشرت في مجلة "الشؤون الخارجية" "Foreign Affairs"، قبل أسابيع قليلة بقلم الأستاذ ستيفن جون ستدمان، من جامعة جونز هوبكنز، أن الصراعات الداخلية ليست في الواقع أكثر تواترا اليوم منها في الماضي، ولا أكثر عنفا. فالحرب الأهلية الأمريكية، على سبيل المثال، أزهقت أرواح أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. والحرب الأهلية الاسبانية في الثلاثينات، والحرب الأهلية النيجيرية في الستينات أدتا كذلك إلى خسائر بنفس الحجم. وخلال الحرب الباردة كانت الصراعات في كوريا وفييت نام والسلفادور ونيكاراغوا، في أساسها صراعات داخلية، كانت فيها بطبيعة الحال تدخلات خارجية. ومن ناحية أخرى فالكثير من مشاكل اليوم الإنسانية، وخاصة بالنسبة لقضية اللاجئين، له علاقة بصراعات لا يمكن تصنيفها على أنها صراعات داخلية، كما هو الحال في الشرق الأوسط.

وأنا أقول هذا ببساطة كي يمكن أن نبتلع، مع ذرة ملح، كما فعلنا ونحن نناقش قضية حفظ السلام، فكرة أن صراعات اليوم تختلف تماما من حيث طبيعتها عن صراعات الماضي. والذي يمكن أن يكون قد تغير هو أن الدول الكبرى أصبحت مع نهاية الحرب الباردة أقل اهتماما بكثير بالتدخل في الصراعات الداخلية. وواضح، من ناحية أخرى، أن هذا تطور إيجابي، فما من أحد يرغب في تدخلات خارجية في الصراعات الداخلية، مما قد يؤدي ببساطة في كثير من الأحيان إلى إطالة أمد تلك الصراعات إلى ما بعد فترة التدخل، كما هو الحال في أنغولا، وهذا موضوع طالما شغلنا في مجلس الأمن.

وأعتقد أن هذا هو ما يحدث الآن، وليس هناك فارق في طبيعة الصراعات. وأرى أن من المهم أن يتوصل أعضاء المنظمة، وخصوصا أعضاء مجلس الأمن، إلى تفاهم فيما بينهم على حدود عمل مجلس الأمن في المجال الإنساني مع احتفاظ المجلس باهتمامه وطاقاته للقضايا التي تهدد بالفعل الاستقرار الإقليمي أو الدولي - وهذه القضايا ليست قليلة - بينما تعالج القضايا الأخرى هيئات أخرى، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقطاعه الإنساني المعزز. وفي هذا السياق يسرني القول أنني بالأمس تلقيت بصفتي رئيسا لمجلس الأمن زيارة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير باولو فولشي، الذي يعتزم في الواقع متابعة الدعوة التي وجهناها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عدة وثائق بقصد معالجة حالات إعادة التعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك تنفيذ المادة ٦٥ من الميثاق.

وأرى أننا في المجلس يجب أن نقاوم الإغراء بإقامة رابطة أوتوماتية بين مفهوم المسؤولية الجماعية، الموجود

بالفعل على المستوى الإنساني، والجهد الرامي إلى توفير الأمن الجماعي، وهو مفهوم يدخل تحديدا في مسؤولية المجلس. فالمسؤولية الجماعية في مواجهة أي طوارئ إنسانية يمكن أن تضطلع بها هيئات أخرى بفعالية، كما أوضح الأمين العام في تقريره عن حماية الأنشطة الإنسانية. وواضح أن هذا تكرار للمعنى على وجه التقريب، ولكن أحيانا يكون من المناسب التشديد على الإطناب. فالواجب أن يضطلع المجلس بمسؤولياته عندما يتدخل في مسائل مزمنة يمكن تعريفها بأنها قضايا أمن جماعي في سياق عدم الاستقرار الإقليمي أو الدولي، ويمكن معالجتها لو أمكن بوسائل دبلوماسية وبموافقة وتعاون البلد المستفيد.

وثمة قضية أخرى تتعلق بالخيارات المختلفة لحماية العمليات الإنسانية ذات المشاكل الأمنية الخطيرة التي لا تستطيع الدول أو لا ترغب في حلها بأسلوب مقبول، والتي لا يقبل طرف أو أكثر من أطراف الصراع بوجود قوات أمن خارجية. وبصدد هذه الحالات يجدر التأكيد على أن تقرير الأمين العام يذكر أنه لا يوجد تدخل يعتقد أنه إنساني دون استراتيجية سياسية. وفي هذا السياق أكرر إلى حد ما تعليقات السفير فان فالسوم. وبعبارة أخرى فإن تدابير الحماية التي لا تكون جزءا من خطة سياسية أو دبلوماسية تقوض فعالية العمل الإنساني. ويمكن بالفعل أن تزيد من تردي الحالة.

ثم إننا يجب أن نتذكر أن المنظمات الإنسانية ذاتها كثيرا ما تخشى من أن استخدام القوة العسكرية لأهداف إنسانية، وخاصة في سياق الفصل السابع من الميثاق، يمكن أن تضر بحيادها ونزاهتها، وأن يكون لها أثر سلبي على قدرتها على مساعدة ضحايا أطراف الصراع، وقد تزيد العنف المرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وتلك قضية أخرى طرحت هنا ونعتبرها قضية بالغة الأهمية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات قد نستطيع الدخول في شيء من النقد الذاتي، ونسأل أنفسنا عما إذا كان من الممكن في بعض الحالات أن يصبح الميل إلى التفكير في استعمال القوة للأغراض الإنسانية أو في نهاية المطاف لاعتماد موقف مؤات لأحد الأطراف، تخليا عن النزاهة التي يجب أن تكون جزءا من مدونة سلوك العاملين في المساعدة الإنسانية، مصدرا لزيادة العنف المرتكب ضد العاملين في المساعدة الإنسانية في حالات الصراع.

ولست استبعد في تعليقاتي إمكانية وجود حالات قد لا يكون فيها مفر بالفعل من استخدام القوة كملاذ أخير، ولكن من الواضح أن موافقة مجلس الأمن تصبح ضرورية على أي حال. فالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تحدد استثناء وحيدا لاستخدام القوة دون إذن مسبق من المجلس وهو: الدفاع المشروع عن النفس. وإلا فإن قبول العمل العسكري من جانب واحد في حالات الطوارئ الإنسانية يعني التسليم، بصورة ما، بأن أي دولة أو مجموعة من الدول، ليست فقط على قدر أكبر من حيازة القوة بل وتتمتع أيضا بتفوق معنوي يمكنها أن تستفيد في تلك الحالات.

إلا أننا بعد هذا القول يجب أن ننظر إلى الوجه الآخر للعملة، فهو يبدو لي مهما أيضا. فلكي يحافظ مجلس الأمن على هيبته يجب أن يتلافى أولا أي زوال لتلك الهيبة بإجراءات تتخذ خارج المجلس. ومع هذا فمن الضروري كذلك أن يعالج أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، القادرين على رفض مشاريع القرارات، الحالات المحددة، لا من ناحية مصالحهم الخاصة بل من ناحية كفالة السلم والأمن في العالم، ومن منظور المنظمة ككل لأن الأعمال التي تتخذ خارج المجلس قد تقوض عمل المجلس، وقد يقوض مجلس الأمن نفسه نتيجة إعاقة أنشطته، ربما دون مراعاة للعناصر البالغة الخطورة التي تثير مشاعر العالم كله.

كما تكلمت بالفعل ببعض الاستفاضة اليوم، وبخاصة من على هذا المقعد، أود أن أذكر نقطة نهائية بشأن موضوع الجزاءات. كما يعلم الجميع أصدرت الجمعية العامة قرارا بشأن الموضوع الهام الخاص بـ "خطة للسلام"، ولكن لا يزال على مجلس الأمن مع هذا أن يعرب عن رأيه في هذا الصدد. هناك اقتراحات طرحها رؤساء لجان الجزاءات في ١٩٩٨ - وكان من بينهم السفير دالغرن، الذي لم يعد معنا - وهي اقتراحات لا يزال المجلس ينظرها. ونأمل أن يكون من الممكن قريبا وضع بعض المبادئ التوجيهية المحددة لهذه اللجان، وبخاصة بشأن المسائل الإنسانية التي نتناولها اليوم. ومع ذلك، سيكون إجراء مناقشة أوسع نطاقا وأكثر مفهومية أمرا ضروريا، وسيكون من المفيد لتلك المناقشة أن تجرى في هذه القاعة.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أردت فقط أن أدلي بتعليق موجز. وأعذروني لأخذ الكلمة مرتين، ولكنني اعتقدت أن العديد من الكلمات التي ألقيت اليوم كانت مثيرة للاهتمام وباعثة على التفكير تماما - وعلى وجه الخصوص تعليقاتكم التي أدليتم بها - سيدي الرئيس - توا وأيضا المسائل التي أثارها من قبل السفير لافروف وعلق عليها بعد ذلك، بطريقة أو بأخرى، السفراء تورك، وغرينستوك، وديجامي ومرة أخرى أنتم - سيدي الرئيس.

هناك جانب واحد لها جميعا أود أن أذكره للسجل، لأن هذا موضوع أثير مرارا في المجلس، وأعتقد أنكم، سيدي الرئيس، قد ألمحتم إليه مرة أخرى. وأنا أصفه بأنه مسألة استخدام وسوء استخدام مفهوم السيادة. وإنني أطرح هذا فقط من أجل مناقشة يمكن أن تجرى مستقبلا بين الزملاء في المجلس، لأنني أعرف أنها مسألة مثيرة للخلاف وصعبة جدا.

إن حكومة بلدي ترى أن هناك ظروفا - مثل الأزمة الإنسانية في كوسوفو التي وقعت في الخريف الماضي والتي تبدو للعيان في الوقت الراهن، أو قمع السكان المدنيين في العراق - ينبغي للمجتمع الدولي ويجب عليه أن يكون راغبا في العمل فيها لحماية المدنيين من أعمال السلب التي تمارسها حكوماتهم ضدهم. ومن المؤسف وإن كان من الحقيقي أن حجج السيادة يمكن أن تستخدم وأن تكون لها أحيانا النتيجة العملية بإيجاد الأعذار للحكومات القمعية، بل حتى التي تمارس أعمال القتل والتي تنخرط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها. وهذه الحجج كثيرا ما تؤدي أيضا إلى عجز المجتمع الدولي، كما ألمحتم، لقولكم، سيدي الرئيس.

إننا لا نعتقد أن تلك الأمثلة الصارخة على سوء معاملة الحكومات لمواطنيها ينبغي التغاضي عنها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام فييرا دي ميللو ليجيب على التعليقات والأسئلة.

وأود أولا أن أدلي بتعليق موجز جدا. من الواضح أننا لن نعالج بشكل كامل كل جانب طرح هنا اليوم، ولكنني أعتقد أنه من الانصاف أن ندعو وكيل الأمين العام مرة أخرى للإدلاء ببعض التعليقات الموجزة لأننا، كما يعلم الأعضاء، لا يزال أمامنا اجتماع آخر نعقده بشأن بند له نفس القدر من الأهمية.

السيد فييرا دي ميللو (وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع الأعضاء لإتاحة هذه الفرصة للكلام مرة أخرى، وللتأييد القوي الذي أعربوا عنه ولاعترافهم بأن الآثار الإنسانية للصراع مهمة بشكل مباشر بالنسبة لهذا المجلس ولأعضائه ولصيانة السلم والأمن الدوليين أو الإقليميين. وهذا من دواعي التشجيع الهام للغاية لزملائي - في الأمم المتحدة وفي غير الأمم المتحدة على حد سواء - وبالفعل بالنسبة لي ولزملائي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(تكلم بالاسبانية)

بناء على المثال الذي طرحتموه - سيدي الرئيس - سأستخدم أيضا - وربما أسيء استخدام - لغة سيرفانتيس لأشير إلى البيان الذي أدلى به سفير الأرجنتين ولأشكره لتعليقه بأن هذا المجلس، والأرجنتين بوجه خاص، لن يتسامحا إطلاقا بشأن أية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية. وأود أن أطلب من السفير بيتريا وجميع أعضاء المجلس الآخرين أن يساعدونا على ترجمة عدم التسامح هذا إلى أعمال محددة في مناطق جغرافية محددة.

(تكلم بالانكليزية)

أود أيضا أن أشكر الأعضاء الآخرين الذين أصروا بالفعل على شيء هام يثير شواغلنا هنا: أن المشاكل الإنسانية هامة للحلول السياسية. وكما أوضح ممثل الصين، يجب أن يكون التركيز - وليس أقله بمعنى وقائي، كما اقترح أيضا الممثل الدائم لسلوفينيا - على منع الأسباب الجذرية ومعالجتها. وقد أصر جميع رؤساء الوكالات الإنسانية على هذا وإنني أرحب بهذا الاعتراف الواضح من جانب أعضاء المجلس.

أود أن اشكر ممثل الاتحاد الروسي - وأعتذر لعدم تمكني من التعبير عن نفسي بلغته - لتطرقه إلى كبح تدفقات الأسلحة كعنصر هام. وفي الحقيقة، لقد فكرت في تضمينه في بياني، ولكن لغرض الإيجاز قررت أن أمتنع عن القيام بذلك. إن هذا شيء رئيسي لشواغل المنظمات الإنسانية. ونحن نرحب بمبادرة الاتحاد

الأوروبي والوقف الاختياري من جانب دول غرب أفريقيا، الذي أعتقد أنه نموذج لما يمكن أن يتحقق على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية بدعم دولي قوي. يجب أن نستمر في بذل جهد منسق جيدا وتحقيق شيء مماثل لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

سألني ممثل البحرين، وأيد السؤال بعد ذلك ممثل المملكة المتحدة، عن الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها لحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أشكر ممثل ماليزيا على تكراره هنا لبيان أدلى به في المجال الإنساني من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي بشأن الحاجة، ربما إلى الاعتراف على نحو أفضل بالتضحيات التي يقدمها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين قضوا أثناء القيام بالواجب. وأشكره لذلك وبوسعي أن أؤكد له أنه منذ تكلم آخر مرة في المجال الإنساني من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحن نعمل بجد، كما قرر الأمين العام نفسه إيلاء اهتمام شخصي لهذا.

من الواضح، كما هو الحال في عمليات حفظ السلام، أن تعاون وموافقة الأطراف أساسيان ولكنهما، كما أشرنا من قبل، نادرا ما يتوفرا. وكما أشار سفير البحرين، في الظروف العصيبة في ظروف انعدام الأمن بشكل خطير، فإن الخيار الوحيد أمام الوكالات الإنسانية هو أن تعلق عملها وتنسحب، مع أنه من الواضح أننا نريد أن نتجنب اتخاذ تلك القرارات، ولذلك، فإن الردع هام، ولهذا نرحب بالبيانات، مثل تلك التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وآخرون، بأن اتفاقية ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها يجب أن يتسع نطاقها وأن تتعزز. وتكلمت أيضا بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية في أن توفر لنا قدرا يسيرا من الردع بإدراج تلك الاعتداءات التي ترتكب ضد موظفي المساعدة الإنسانية ضمن اختصاصها.

من الواضح أن آليات الحماية النشطة الأخرى هي عمليات حفظ السلام، سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو متعددة الجنسيات أو غير ذلك، بما في ذلك الترتيبات الفريدة من نوعها جدا، مثل حراس الأمم المتحدة في شمال العراق أو، بل، الفرقة الزائيرية من أجل مخيمات اللاجئين في شرق زائير، التي أوكل إليها أيضا توفير الحماية للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وإمداداتها أيضا.

إن دور مجلس الأمن أساسي أيضا، كما أشار ممثل ناميبيا وآخرون. ولا بد لي من القول إن ممثل ناميبيا ألمح إلى نقطة أبديتها بالأمس فقط؛ فيما يتصل بأنغولا، وأنا أرحب كثيرا بهذا التأييد. الترتيبات المحلية أساسية أيضا، وقد أردت أن أشير إلى أننا وضعنا، بقدر الإمكان، ترتيبات عملية، مثل البروتوكول الأمني الموقع مع حركة طالبان في إسلام أباد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وبالفعل اتفاق أمني آخر وقع مع حكومة السودان وحركة التحرر الشعبي السوداني في اجتماع تقني عقد في روما في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. ونأمل أن تزيد هذه من قدرتنا على ضمان نظام للأمن في الميدان.

سألني أيضا سفير البحرين عن العقبات الجديدة التي تقف في طريق العمل الإنساني وذكرت له القليل منها، وكذلك فعل هو والتمويل عقبة من العقبات، سألني عن الفجوة بين الاحتياجات والإسهامات، كانت الفجوة في العام الماضي حوالي ٥٠ في المائة على المستوى العالمي، ومع أن بعض العمليات مثل تلك في السودان ويوغوسلافيا السابقة مولت إلى نسبة ٨٠ أو ٨٢ في المائة، في حين مولت أخرى، مثل تلك في طاجيكستان، بما يصل إلى نسبة ٢٣ في المائة فقط. وهذا العام، النداءات الموحدة لعام ١٩٩٩ خفضت على مستوى عالمي بمقدار الثلث كتعبير عن واقعيتنا وأيضا عن توقعنا بأن المتاح من ناحية المساعدة الإنسانية سيتحقق فعلا. ولذلك نأمل كثيرا أن يؤدي هذا الخفض في الميزانية الإنسانية الشاملة لعام ١٩٩٩ إلى قدر أكبر من السخاء من جانب المجتمع المانح دون نسيان سخاء البلدان المضيفة التي نادرا ما يعترف بإسهاماتها.

فيما يتعلق بحق الوصول؛ أعتقد أنني أوضحت ذلك في المقدمة التي عرضتها، لكنني أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لغامبيا مؤيدا نداءنا بتوفير الحد الأدنى من الضمانات، كما فعل هو أيضا أمس في مناقشة مختلفة. إن الصراعات الطويلة والمتطاولة والبحث عن حلول سياسية عقبة أخرى أمام العمل الإنساني. ومن المستحيل عمليا بالنسبة للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في العمليات الإنسانية أن يتمسكوا بعدم الانحياز وأن يصوروا بأنهم محايدين عندما تطول الصراعات لسنوات عديدة. وهذه واحدة من معضلاتنا الكبرى، وإحدى الإجابات عنها، بوضوح، بذل جهود أكبر فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها في وقت مبكر.

سألني ممثل المملكة المتحدة عما يمكن عمله لدعم تطوير المجتمع المدني والتماسك والتعاون الأقوى بين الوكالات، وعلى وجه الخصوص بعد أن تضع الصراعات أوزارها. ومن الواضح أن استراتيجية مبكرة أطلقنا عليها في أفغانستان - كما يعرف الأعضاء - اسم إطار استراتيجي - وإن كانت جاءت متأخرة في تلك الحالة، قد تكون هي الجواب. وأعتقد أن الدول الأعضاء تؤيد الآن هذا النهج تأييدا قويا، كما فعل الممثل الدائم لفرنسا وممثلون آخرون.

أعتقد أن التكامل المحقق هنا والمشاورات في الأمانة العامة مع زملائنا في عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية ممتازة، كما هو الحال مع زملائنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغني عن البيان أيضا مع الوكالات الإنسانية. لكننا نحتاج إلى توسيع نطاق ذلك التنسيق وتلك المشاورات لتتضمن عناصر فاعلة أخرى، ليس أقلها المؤسسات المالية الدولية. وكما يعلم المجلس، فإن نائبة الأمين العام تدرس تطبيق نهج الإطار الاستراتيجي على حالات الصراع الدائر الجديدة أو حالات الانتقال بعد حل الصراعات من الصراع إلى السلام. وأحد الخيارات، في الحقيقة، سيراليون، حيث يحتاج إلى الوفاء باحتياجات كثيرة، وحيث يجب علينا أن نعمل الآن، حيث أننا - في ذلك البلد - نرجع للأسف إلى نقطة البداية. وأنا أرحب أيضا بما ذكره الممثل الدائم للبرازيل وما ذكره رئيسنا بشأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقطاعه الإنساني في تحقيق هذا النهج المتماسك، وعلى وجه الخصوص في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

أعتقد أنني ذكرت قليلا من الأفكار بشأن كيفية تحسين حماية مخيمات اللاجئين، مثل دور السلطات الوطنية، وأحد الأمثلة على ذلك الدعم الذي قدمه مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للحكومة التنزانية ووزارتها لشؤون الإسكان بشكل خاص، في تحسين قدرتها على ضمان الطابع الإنساني الصرف لمخيمات اللاجئين البورونديين في شمال غرب تنزانيا. والفرقة الزائيرية المعنية بتوفير الأمن للمخيمات في شرق زائير في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ مثال آخر على ما يمكن عمله لتوفير التدريب والدعم المالي إلى القوى المحلية. وعمليات حفظ السلام والقوات المتعددة الجنسيات يرحب بها أيضا، ولكنها، كما أشار ممثل فرنسا، لا يمكن الاعتماد عليها، كما كان الحال في شرق زائير مع القوة المتعددة الجنسيات التي وافق عليها هذا المجلس ولكنها لم تر النور أبدا.

أخيرا، أحد العناصر الهامة في الرد على المملكة المتحدة استراتيجيات الرد على المعلومات المضللة. لقد وضعنا هذه في مجتمع العمل الإنساني، ولكن لا بد لي من القول بأنها ليست دائما فعالة عندما تكون القبضة النفسية للعناصر الإجرامية التي تسيطر على المهاجرين أشد قوة من الحقيقة التي نحاول أن نوفرها لهم.

كان هناك سؤال موجه من ممثل الولايات المتحدة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يعرف الأعضاء، كانت هناك تطورات حسنة وتطورات سيئة في الحالة في كينشاسا. والحالة في كينشاسا تُنذر بكارثة. في الجنوب، لا يزال اللاجئون الأنغوليون يتدفقون ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يواجه مصاعب كبيرة في معالجة المشكلة. ولدينا الحالة في الشرق، حيث يوجد اللاجئون المتبقون من تشتت سكان المخيمات في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ - اللاجئون لتمييزهم عن المجرمين ومرتكبي إبادة الأجناس وأعضاء "الانتراهاموي" والقوات المسلحة الرواندية، هؤلاء الناس لا يزالون بحاجة إلى الحماية الدولية شأنهم شأن آخرين دخلوا شرق زائير في الأشهر الأخيرة أيضا.

هناك أيضا المشردين داخليا الفارين من المعاملة التمييزية، وبالفعل من الاضطهاد على كلا الجانبين. إنهم يحتاجون إلى الدعم. ولقد ناقشنا هذا مع الرئيس كابيلا وحكومته، ونائبي - في الواقع - هناك اليوم. ونأمل في الحصول على موافقة صريحة من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقديم الدعم للمحتاجين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، مستخدمين أراضي تنزانيا، لأنه من الأسهل كثيرا من الناحية السوقية وأقل تكلفة. وسأبلغ المجلس بشأن نجاح تلك المحادثات.

ولا يسعني إلا أن أقول، إنه فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص، ما نحتاج إليه ليس استجابة إنسانية منسقة - إن لدينا خطة عمل لجمهورية الكونغو الديمقراطية سنحاول تنفيذها في الأسابيع القادمة - إن ما نحتاج إليه إحراز تقدم في عملية لوساكا السياسية، التي يوليها الأمين العام، بل وأعضاء المجلس أنفسهم، أقصى قدر من الاهتمام، تقدم يؤدي إلى وقف لإطلاق النار، وهذا كله ينبغي أن

يحدث بغرض تحقيق الاستقرار والمصالحة والتسامح في تلك المنطقة.

(تكلم بالفرنسية)

سأل الممثل الدائم لفرنسا عما إذا كان سيحتاج إلى قواعد جديدة للقانون الدولي لملء الفجوات التي تشغل بالنا اليوم. وأود أن أقول، وآمل ألا أكون قد أسأت فهم زملائي في حركة الصليب الأحمر وفي لجنة الصليب الأحمر الدولية بشكل خاص، إن الصكوك الحالية والاتفاقيات الحالية لعام ١٩٤٩ و ١٩٥١، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين، واتفاقية إبادة الأجناس، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل من الواضح أنها ينبغي أن تحسن. لكن هناك دائما مخاطرة، وفي كثير من الأحيان، عندما يحاول المرء ملء فجوات في القانون الدولي هناك مخاطرة من فتح الباب أمام إضعاف القانون القائم أو النيل منه.

هكذا، فإن الأولوية الحالية لحركة الصليب الأحمر، وأولويتنا هي تعزيز احترام القواعد القائمة وإيجاد طرق توفير هذا الاحترام لها. وأكد هذا ممثل غابون ومتكلمون آخرون. وربما أفضل فرصة لتحقيق ذلك الالتزام بالصكوك القائمة هو المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وهذا يمكن أن يكون أهم حدث في ١٩٩٩، ونحن جميعا نريد أن نسهم فيه، ابتداء بمناقشة اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أشكر ممثل كندا، على وجه الخصوص، على اقتراحه بأن يهتم أعضاء المجلس اهتماما بالغا بقيام مجلس الأمن بدراسة شاملة لدوره في ضمان حماية السكان المدنيين، التي تثير قلقنا بشكل رئيسي. وهذا هام، كما قلت توا، في خلق زخم للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في جنيف.

ونحن نرحب بما ذكره ممثل هولندا، أي أن هناك دورا بارزا للشواغل الإنسانية في جدول أعمال مجلس الأمن. وأرى أنه ما من شيء أكثر منطقية من هذا. إن السلم والأمن يتعلقان بضمان النظام والقواعد الأخلاقية في العلاقات الدولية بما يُحقق مصالح الإنسانية ومنع الصراع. أي جعل حب الخير في حد ذاته، غير ضروري وزائدا عن الحاجة، بل يؤمل حتى أن يُصبح منطويا على مفارقة تاريخية. وبوسعكم أن تعولوا علينا في المساعدة على جعل ما يبدو مستحيلا حقيقة واقعة.

أشكر ممثل المملكة المتحدة لذكره أن التعبير عن السخط بالقول أمر هام ولكنه بالتحديد غير كاف؛ كما أشكر ممثل البرازيل لتذكيرنا بأن مسؤولية مجلس الأمن الأدبية الجماعية تستهدف تحقيق النتائج. وكما ذكر سفير سلوفينيا - وأنا أشاركه في هذا مشاركة تامة - أرجو أن تساعدونا في ضمان أن الشر لا يسود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو على تعليقاته وإجاباته.

أعتقد أن الجميع يتفقون معي على أن هذا الاجتماع كان مثيرا للاهتمام الكبير. وإن وجود دول أعضاء كثيرة، بالإضافة إلى أعضاء المجلس، دليل على هذا، وكذلك مقدار الوقت الذي كرسناه بشكل مثمر جدا له.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.